مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٥٩**

الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد هيتشيف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد أيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريث غوتيريث
	فرنسا	السيد بيرتو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	االسيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الامم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2012/765)

1258505(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الامين العام عن بعثة الامم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2012/765)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا والبرازيل وتيمور – ليشتي وموزامبيق ونيوزيلندا واليابان الى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد جوزي لويس غوتيريس، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فين ريسكي – نيلسن، الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة ورئيس بعثة الامم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، الى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الاوروبي لدى الامم المتحدة، الى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/2012/765، التي تتضمن تقرير الامين العام عن بعثة الامم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد ريسكي – نيلسن.

السيد ريسكي – نيلسن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لأقوم بعرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، الذي يغطي الفترة من ٧ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (S/2012/765). وأود أن أنوه بحضور وزير الخارجية والتعاون، السيد هوزيه لويس غوتيريس، الصديق القديم الذي عملت معه عن كثب على مر السنين.

أود أن ابدأ بالقول إنه يشرفني أن أكون هنا اليوم لأطلع مجلس الامن على التقدم الكبير الذي أحرزته تيمور – ليشتي منذ عام ١٩٩٩. عندما وصلت إلى هناك لأول مرة في ذلك العام، كان البلد بالفعل على الحضيض. عدت في عام ٢٠٠٦، وشهدت كيف تحققت المكاسب الأولية في البلد. وما أراه اليوم هو بلد فتيّ يضم شعباً يتسم بالمرونة، مع إمكانات كبيرة، ويُقاد بتفانٍ ورؤية.

اسمحوا لي أولاً أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على الاهتمام الذي أبدوه بتيمور – ليشتي عن طريق الزيارة التي قامت بها بعثتهم في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. إن هذه الزيارة، إلى جانب الزيارة التي قام بها الأمين العام في الفترة من ١٥ الى ١٦ آب/أغسطس، كانت رمزاً قوياً للاعتراف الدولي بالتقدم الملحوظ الذي أحرزه شعب تيمور – ليشتي منذ إنشاء بعثة الامم المتحدة في عام ٢٠٠٦. وكانت أيضا بمثابة تذكير بأهمية كفالة التزام المجتمع الدولي بدعم تيمور – ليشتي إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر عندما ينتهي، بموافقة المجلس، وجود عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

إن انتهاء عمليات حفظ السلام في تيمور – ليشتي يبرره النجاح في إنجاز المعايير المرجعية الحاسمة والوضع الأمني الايجابي عموما في هذا العام. والافتراضات التي نصت عليها

الخطة الانتقالية المشتركة التي وقّعت عليها بعثة الامم المتحدة والحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ قد تحققت – فالاستقرار بات هو السائد ؛ والانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٢ جرت وفقا للمعايير الدولية؛ والحكومة تشكلت استناداً إلى نتائج الانتخابات؛ وأصبح للمعارضة السياسية مجال للعمل بما يتماشى مع المبادئ الديمقراطية.

وكما يرد بالتفصيل في تقرير الأمين العام، أُحرز أيضا تقدم كبير بشأن النقاط المرجعية التي تنص عليها الاستراتيجية المتوسطة الأجل، على النحو الذي يقتضيه مجلس الأمن في القرار ١٨٠٢(٢٠٠٨). واسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأن هذه النقاط المرجعية وُضعت للمساعدة على قياس التقدم المحرز في التصدي للتحديات الكامنة التي أدت إلى ولاية بعثة الامم المتحدة. فهي تنقسم إلى أربعة مجالات وتكفل أولاً، تحقيق الأمن والاستقرار؛ وثانياً، تحقيق العدالة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وثالثاً، ثقافة الحكم الديمقراطي والحوار؛ ورابعاً، تحقيق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية.

إن عدة أحداث حصلت هذا العام تجسد التقدم المستمر في تيمور – ليشتي. وربما كان الأكثر بروزاً، انطلاقاً من ولاية البعثة، هو الاحتفال الذي أقيم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عندما وقّعنا، رئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو وأنا، الرسائل المتبادلة للتصديق على إعادة تشكيل كامل الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. وكان ذلك اعترافاً بأن الشرطة الوطنية باتت قادرة تماما على القيام بجميع مهام الشرطة في كل أنحاء البلد. وكما يذكر المجلس، أصبحت الشرطة الوطنية تتحمل المسؤولية عن حفظ الأمن في آذار/مارس من العام الماضي، مع تقديم شرطة بعثة الامم المتحدة بالتالي الدعم التشغيلي، حسبما هو لازم ومطلوب، وكذلك تقديم الدعم لبناء قدرات الشرطة الوطنية وتعزيزها المؤسسي. وأشّر ذلك الاحتفال ايضاً الى نهاية ما كان يعرف بمرحلة إعادة تشكيل الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. وأشّر كذلك الى نهاية الدعم التشغيلي من شرطة بعثة الامم المتحدة للشرطة الوطنية التيمورية، وبداية الخفض التدريجي لأفراد الشرطة التابعين لبعثة الامم المتحدة.

ولقد جاء هذا التصديق نتيجة عمليات التقييم المدروسة الواردة في تقرير الأمين العام، التي جرت بالإشتراك بين الحكومة وبعثة الامم المتحدة. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم الفريق العامل المشترك المنشأ لتقييم قدرة الشرطة الوطنية تقريره إلى القائد العام للشرطة الوطنية، ومفوض الشرطة التابع لبعثة الامم المتحدة. وكان التقرير إيجابياً بصورة عامة حول تطور الشرطة الوطنية، بينما كان صريحاً بشأن الاشارة الى المجالات التي يقتضي تعزيزها بشكل إضافي. وأيد القائد العام ومفوض الشرطة النتائج التي توصل إليها الفريق العامل في رسالة مشتركة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى رئيس الوزراء وإليّ. وعلى هذا الأساس، اتفقنا رئيس الوزراء وأنا على تبادل الرسائل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الاحتفال، تكلم الرئيس ورئيس الوزراء مشكورين حول الدعم الذي وفرته شرطة بعثة الامم المتحدة منذ إنشاء البعثة. وأعربت الحكومة أيضا عن امتنانها لخدمات قوات الأمن الدولية، وهو الشعور الذي أود أعرب عنه ثانية هنا اليوم.

وعلى الرغم من الخفض التدريجي المستمر لشرطة بعثة الامم المتحدة، تتواصل أنشطة بناء القدرات على أساس خطة التطوير المشتركة للشرطة الوطنية وشرطة البعثة. وسيتم تنفيذ الخطة بنسبة ٩٥ في المائة بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ولقد تم حتى اليوم إنجاز ١١٠ أنشطة تدريبية في إطار الخطة.

وإعادة تشكيل دائرة الشرطة في تيمور – ليشتي معلم يشهد على جوانب التقدم الكبير للشرطة الوطنية وسلطات الرقابة المدنية منذ عام ٢٠٠٦. وهذا لا يعني أن دائرة الشرطة الوطنية هي دائرة كاملة الاوصاف. فثمة تحديات كبيرة ما

زالت قائمة في مجال بناء القدرة، وقد حددها الحكومة وبعثة الامم المتحدة بصورة مشتركة. وأنا متأكد من أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على أن بناء الشرطة الفعالة والمسؤولة هو جهد متواصل يمتد على مدى العديد من السنوات. وكما الحال في مجالات أخرى، تمر تيمور – ليشتي الآن بمرحلة يمكن فيها للجهود البعيدة الامد أن تكون أفضل عن طريق أشكال أخرى من التعاون الدولي. وستواصل وكالات الأمم المتحدة تقديم بعض الدعم للشرطة الوطنية بعد عام ٢٠١٢. ومع ذلك، أحث الدول الأعضاء على مواصلة مشاركتها القوية مع الشرطة الوطنية، بما في ذلك من خلال مبادرة "أصدقاء الشرطة" التي هي محفل هام لتعبئة الدعم الخارجي وتنسيقه. ومع رحيل بعثة الامم المتحدة المخطط له، سوف تصبح مشاركتهم حتى أكثر أهمية.

وكما يشير تقرير الأمين العام، تضاءل خطر المواجهة داخل قوات الأمن أو في ما بينها إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٦. فلقد نسّق الجيش والشرطة تنسيقاً جيداً خلال فترة الانتخابات، ولم ترد تقارير عن قيام توتر شديد بينهما لعدة سنوات.

تشكل العلاقة بين قوات الأمن عنصرا حاسما من أجل تحقيق استقرار طويل الأمد في البلد، وستتطلب استمرار التوجيه الواضح بشأن السياسات وقيادة قوية. في غضون ذلك، يواصل الجيش مبادراته الخاصة في مجال التنمية المؤسسية، ومثل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، يواصل الجيش المساهمة في بعثات حفظ السلام الأخرى. فقد نشر ضابطين آخرين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بينما أصبح ١٧ فردا من الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مؤهلين للنشر في قوات حفظ السلام، بالإضافة إلى ضابطين يعملان حاليا مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

كان إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الحدث الرئيسي الآخر في هذا العام الذي أبرز تقدم تيمور– ليشتي. ويصف تقرير الأمين العام بالتفصيل الترتيبات اللوجستية والأمنية والسياسية التي وضعت من أجل إجراء انتخابات ناجحة. أود فقط التأكيد على أن في كل مجال من هذه المجالات، بينما واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم الهام، جاء ذلك الدعم أقل بكثير من عام ٢٠٠٧. أظهرت هيئات إدارة الانتخابات قدرتها المتنامية، فللمرة الأولى اضطلعت قوة الشرطة الوطنية لتيمور–ليشتي بالمسؤوليات الشرطية في الانتخابات الوطنية، وقادت المؤسسات التيمورية إعداد اتفاق سياسي وقعته تقريبا جميع الأحزاب السياسية المسجلة والمرشحون للرئاسة. والعمل الممتاز الذي قامت به هيئات إدارة الانتخابات يبشر بالخير للانتخابات المقبلة.

لقد تغير كثيرا المناخ العام الذي أجريت في ظله الانتخابات هذا العام عن عام ٢٠٠٧. فقبل خمس سنوات، كانت تيمور – ليشتي تصارع العواقب المباشرة لعام ٢٠٠٦، وكان لا يزال هناك شعور بالتخوف من الأمن في العملية الانتخابية. لكن هذا العام، لم تقع حوادث خطيرة فيما يتعلق بالعنف السياسي خلال فترة الانتخابات، ومررت الشكاوى القليلة المتعلقة بادعاءات إساءة السلوك عبر الآليات الوطنية المناسبة، وقبل الجمهور وجميع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية نتائج الانتخابات، وأجرت مجموعات المراقبين الوطنيين والدوليين تقييمات إيجابية عن الانتخابات. وأثبتت الانتخابات اتحاد جميع الطوائف والقادة السياسيين في رغبتهم في اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الازدهار والتنمية للبلد في المستقبل.

ومنذ إجراء الانتخابات، ساد الهدوء المناخ السياسي. ومنذ تأسس الائتلاف الحاكم في ٨ آب/أغسطس، أثبت بالفعل استقراره. إضافة إلى ذلك نظر البرلمان في برنامج الحكومة المذكور في التقرير، وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر

وافق البرلمان على تعديل الميزانية العامة للدولة عام ٢٠١٢، وصوت جميع أعضاء الائتلاف في البرلمان البالغ عددهم ٤٠ عضوا مؤيدين للتعديل. وستكون مبادرة الحكومة الرئيسية المقبلة عرض ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ على البرلمان. وفي الوقت نفسه، اضطلعت المعارضة بدور نشط ومسؤول في المناقشات والإجراءات البرلمانية. وفي علامة إيجابية على التركيز على المناطق خارج العاصمة ديلي، بدأ الرئيس تاور ماتان رواك سلسلة من الزيارات لمختلف المقاطعات، واجتمع مع المجتمعات الريفية لمناقشة همومهم وتطلعاتهم.

وفي إطار من الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي، دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي القادة الوطنيين والمحليين في جميع أنحاء البلد في تنظيم الاجتماعات التي أطلق عليها منتديات الحكم الديمقراطي، حيث يلتقي القادة الوطنيون والمحليون مع المجتمعات المحلية لمناقشة الموضوعات ذات الصلة، مثل المساءلة والقيادة. وشارك الرئيس تاور ماتان رواك في المنتدى الذي عقد مؤخرا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال السنوات الأربع الماضية، عقد ١٧٥ منتدى في جميع أنحاء البلد، ضمت ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ مشارك. وآمل مخلصا أن يتواصل هذا الحوار بين مؤسسات الدولة ومواطنيها حتى بعد رحيل البعثة.

ومنذ صدور تقرير الأمين العام، كان هناك تطور هام يتعلق بالمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت في عام ٢٠٠٦ الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق (S/2006/822). في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت محكمة قرارا في قضية الإحراق المتعمد الذي أسفر عن وفاة ستة أشخاص، بينهم أربعة أطفال تحت سن ١٨ عاما. وبرئت ساحة المتهمين الاثني عشر، في حين حكم على اثنين بالسجن لمدة ٢٤ عاما لارتكابهما جرائم منها القتل. واستأنف المتهمان اللذان حكم عليهما القرار.

والبعثة في سبيلها للانسحاب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ويجري تخفيض قوام البعثة على مراحل. وأغلق أحد المكاتب الإقليمية للبعثة بالفعل، ومن المنتظر أن يغلق مكتبان آخران في وقت لاحق هذا الشهر وسيغلق المكتب الأخير في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وتسارعت وتيرة عودة شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بعد الاحتفال بالتصديق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مع بقاء وجود قوة احتياطية حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. تواصل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية الإشراف على خفض قوام البعثة، وقد اجتمعت مرتين منذ انتهاء تاريخ تقرير الأمين العام، وذلك بمشاركة جميع الوزراء الرئيسيين وبرئاسة رئيس الجمهورية. ويجرى تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة على ما يرام، والبعثة في سبيلها لاستكمال أنشطتنا وتسليم الأنشطة ذات الأولوية والمرافق الرئيسية على نحو منظم.

ويتعلق المجال الوحيد الذي لن يكتمل فيه عملنا بحلول نهاية الولاية بالتحقيقات الجارية في القضايا المتعلقة بجرائم ارتكبت ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ارتكبت ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأنهى فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة، تحت إشراف مكتب المدعي العام، ٣١٩ تحقيقا من ٣٩٦. ومن المتوقع أن يجري ١٦ تحقيقا إضافيا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وترك ٦١ تحقيقا معلقا.

وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الواسع، وأنا واثق من ذلك، مواصلة العمل في تيمور – ليشتي إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ولا تزال تيمور – ليشتي تواجه العديد من التحديات. ومع ذلك، في رأيي لم تعد مهمة حفظ السلام تقدم أفضل دعم للجهود المبذولة لمواجهة تلك التحديات. وأشار رئيس الوزراء غوسماو نفسه في رسالته إلى الأمين العام المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر (S/2012/736، المرفق) إلى أن

البلد لم يعد يحتاج إلى مهمة حفظ السلام أو مهمة سياسية. لقد حان الوقت لتتفاعل تيمور – ليشتي مع المجتمع الدولي لتسترشد بمختلف الهياكل والطرائق. وقد أعربت الحكومة عن رغبتها في إقامة علاقة عمل تعاونية ابتكارية مع الأمم المتحدة بعد إغلاق البعثة، ونعمل بشكل وثيق مع الحكومة لتشكيل هذه الشراكة في المستقبل، وذلك في المقام الأول من خلال عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وسيتطلب تقديم الدعم الفعال لأولويات التنمية وبناء المؤسسات الالتزام المتواصل والمساهمات المالية من قبل المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أقول أنه من دواعي الاعتزاز بالنسبة لي أنني رافقت شعب تيمور – ليشتي في رحلته الاستثنائية صوب تحقيق السلام والتنمية، وأتمنى له حظا سعيدا بينما يواصل المضي قدما. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر نائب الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيغيرو موشيدا، وجميع الموظفين المتفانين في الأمم المتحدة الذين خدموا وما زالوا يخدمون في تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ريسكى – نيلسن على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد غوتيريث.

السيد غوتيريث (تيمور – ليشتي) (تكلم بالإنكليزية)

نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن تيمور – ليشتي خلال فترة رئاسة الهند لمجلس الأمن.

فمنذ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٥، كانت مسألة تيمور – ليشتي على جدول أعمال مجلس الأمن. وقد جرى اتخاذ العديد من قرارات مجلس الأمن بشأن تيمور – ليشتي وشكل مجلس الأمن العديد من بعثات الأمم المتحدة. وإذا استعرضنا السنوات الماضية، يمكننا القول أن هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة قد أوفى بالتزاماته وولايته بنجاح بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

يبرز تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2012/765) التطورات في تيمور – ليشتي، وأنا واثق من أن بيان الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، صديقي العزيز فين ريسكى – نيلسن، سيثري مناقشاتنا اليوم.

منذ أيام قليلة مضت، شرف بلدي وشعبي بزيارة تاريخية لوفد من مجلس الأمن. ونقدر تقديراً بالغاً تلك الزيارة والإحاطة الإعلامية التي قدمت للتو.

في هذا اليوم، الموافق ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نحتفل بيوم الشباب الوطني في تيمور – ليشتي. أنها مناسبة تقام لتكريم الطلاب والشباب الذين تحلوا بالشجاعة والتفاني من أجل حرية تيمور – ليشتي واستقلالها، وقاموا بمسيرة في ديلي من كنيسة موتيئيل إلى مقبرة سانتا كروز احتجاجا على اغتيال أحد رفاقهم، سيباستياو غوميس، في عام ١٩٩١. فقد قتلت قوات الأمن الكثير في ذلك اليوم.

في أيار/مايو، احتفلت تيمور – ليشتي بالذكرى السنوية العاشرة لاستعادة استقلالنا الذي أعقب الاستفتاء الشعبي في آب/أغسطس ١٩٩٩. وقبل عشر سنوات، شهد العالم ولادة بلد جديد. بجملنا بالأمل والشجاعة وقدر كبير من التفاؤل، بدأنا مع الأمم المتحدة العمل الرائع من أجل بناء بلد جديد.

لقد تعلمنا من المشاكل التي واجهتنا؛ خلال أزمة عام ٢٠٠٦، شُردِ داخليا حوالي ١٥٠ ألف شخص. لقد بدأنا حوارا حقيقيا شاملا بين مؤسسات الدولة وكذلك مع المجتمع المدني. من المهم بالنسبة لنا أنه تم الاعتراف بضعفنا، وهو ضعف يرجع بصورة رئيسية إلى عدم تخلينا عن الماضي الذي استبد به الصراع، وإلى حقيقة أن مؤسساتنا كانت لا تزال في مرحلة التطوير، وأن بناء السلام وبناء الدولة صنوان

متلازمان. في عام ٢٠٠٩، أعلنت حكومة تيمور – ليشتي شعارا وطنيا: ”وداعا للصراع، ومرحبا بالتنمية“، فذلك يجسد الروح الوطنية المصممة على إنهاء المشاكل الدورية التي كانت تواجه البلد في الماضي. وحتى تكون هذه السياسة فعالة، اضطررنا إلى اللجوء إلى الملكية والقيادة المحلية لنكفل أن يعمل كل فرد من أجل السلام والتنمية.

باشرنا في إصلاحات حاسمة في قطاعي الأمن والدفاع، وأنشأنا مؤسسات جديدة، بما في ذلك إنشاء لجنة خدمة مدنية مستقلة ولجنة مكافحة الفساد، وتعزيز قطاع العدالة بهدف تشجيع الحكم الرشيد وسيادة القانون. في عام ٢٠١١، أطلق رئيس وزراء الحكومة الدستورية الرابعة، هنانا غوسماو، خطة التنمية الاستراتيجية التي تهدف إلى تحويل بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط–مرتفع الدخل بحلول عام ٢٠٣٠.لقد تخرج من مدارس محو الأمية ٢٠٠ ٠٠٠ من البالغين، وستعلن تيمور – ليشتي عن القضاء بالكامل على الأمية بالنسبة للبالغين بحلول عام ٢٠١٥.

إن الزيارة التي قام بها الأمين العام ”الأمم المتحدة بان كي – مون لبلدنا في آب/أغسطس من هذا العام، مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتعليم العالمي، رئيس الوزراء السابق في المملكة المتحدة غوردون براون، والمدير العام لليونسكو لإطلاق مبادرة الأمم المتحدة الجديدة في التعليم كانت لحظة تاريخية للتعليم في بلدنا وفي العالم. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بشجاعة وذكاء مالالا يوسافزاي، الفتاة الباكستانية الطالبة الشجاعة التي تعتبر مصدر الهام للعالم، ونتضرع إلى الله بأن يحقق لها الشفاء التام.

اما في قطاع الصحة، فقد تم إحراز تقدم كبير. وانخفض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف. وانخفضت حالات الملاريا وحمى الضنك وانتشار الفقر إلى حد كبير. وأصبحت حالات الإصابة بالجذام في تيمور – ليشتي الآن أدنى من حالة واحدة في كل ١٠ ٠٠٠ شخص، وتعتبر منظمة الصحة العالمية أنه تم القضاء عليه طبيا في تيمور – ليشتي. أما الفقر فقد انخفض من ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤١ في المائة اليوم. ولكنه لا يزال مرتفعا وما برح يمثل تحديا كبيرا لبلدنا. أما الحصول على المياه العذبة، والصرف الصحي، والصحة العامة والتعليم، والاستثمار في الهياكل الأساسية، فهي من بين الأولويات الرئيسية التي ستعمل الحكومة الدستورية الخامسة من أجل تحقيقها في السنوات الخمس المقبلة.

وفيما يتعلق بمعدلات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، تتحلى تيمور – ليشتي بأفضل أداء في آسيا، والثالثة في العالم، من حيث المساءلة والشفافية في إدارة مواردنا النفطية. ولدينا ديمقراطية متعددة الأحزاب، مع أربعة أحزاب في البرلمان الوطني. وتبلغ نسبة النساء في صفوف أعضاء البرلمان المنتخبين ٣٣ في المائة. وتشغل النساء عدة حقائب وزارية رئيسية. وقد صدقنا على جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية وامتثلنا للالتزامات المتعلقة بالإبلاغ. ولدينا في تيمور – ليشتي، إحدى أكثر وسائط الإعلام تمتعا بالحرية في المنطقة.

وبالطبع نفهم بأن هذا النجاح ليس نجاحنا فحسب، بل إنه أيضا نجاح الأمم المتحدة ونجاح المجتمع الدولي. فمنذ البداية، عملت الأمم المتحدة، من خلال سائر البعثات والوكالات التابعة لها على تقديم مساعدة هامة في مجالات سيادة القانون، والحكم، والعدالة، وحقوق الإنسان.

وما فتئنا ملتزمين بقوة بمكافحة الفساد؛ وقد كان التعليم والوقاية في جدول أعمال لجنة مكافحة الفساد؛ فقد أعلن مؤخرا السيد أدريتو دي خيسوس، المفوض العام لهيئة مكافحة الفساد بأن تيمور – ليشتي ستستضيف في تموز/يوليه من العام المقبل، مبادرة آسيا والمحيط الهادئ بشأن مكافحة الفساد

التابعة لمصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي آذار/مارس ٢٠١١ أبلغت حكومة تيمور - ليشتي رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن أنه تقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية الرابطة. وبالنظر إلى أهمية الانضمام إلى عضوية الرابطة، فقد عينت الحكومة الدستورية الخامسة وزير دولة لشؤون رابطة أمم جنوب شرق آسيا ليكون مسؤولا عن الأعمال التحضيرية للانضمام إلى الرابطة.

قمنا في هذا العام بصورة سلمية بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ذات مصداقية. وتم انتخاب رئيس جديد، ونشهد انتقالا سلميا للسلطة من السيد خوسيه راموس - هورتا، الحائز على جائزة نوبل، إلى قائد القوات المسلحة السابق، السيد تاور ماتان رواك. وقد تم افتتاح البرلمان وتعيين الحكومة الجديد وتولى هنانا غوسماو منصب رئيس الوزراء.

بالنيابة عن رئيس الجمهورية، السيد تاور ماتان رواك، رئيس برلماننا الوطني، فيسينتي غواتيريس، ورئيس الوزراء هنانا غوسماو، وبالنيابة عن شعبنا، نعرب عن امتناننا العميق لمجلس الأمن والجمعية العامة، والأمين العام، والأمانة العامة، والممثل الخاص ونائب الممثل الخاص، وقائدي القوات العسكرية وقوات الشرطة، وجميع أعضاء بعثات الأمم المتحدة، وجميع البلدان التي ساهمت في استتباب السلام في تيمور - ليشتي. ونعرب عن الشكر للبلدان المجاورة لنا: إندونيسيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والفريق الأساسي على مواصلة تقديم الدعم لتيمور - ليشتي.

وكتعبير رمزي عن تقديرنا العميق، ستقوم تيمور - ليشتي دولة وشعبا في شهر أيار/مايو من العام المقبل بتكريم جميع البلدان التي ارسلت مواطنيها إلى تيمور - ليشتي، بوصف ذلك طريقة للاعتراف بمساهماتها ودلالة على تقديرنا العميق للأمم المتحدة.

وباعتبارنا عضوا في الأمم المتحدة، سنواصل بذل قصارى جهدنا لضمان تحقيق السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي، ولتبادل تجاربنا والدروس المستفادة، على نحو ما نقوم به الآن من خلال مجموعة الدول السبع الهشة، ولمواصلة الإسهام بطريقة متواضعة في بعثات الأمم المتحدة وأعمال وكالات الأمم المتحدة.

وتعبيرا عن تضامننا اليوم، أعلن رئيس الوزراء شانانا غوسماو في هايتي أن تيمور - ليشتي ستتبرع ستساهم بمبلغ مليون دولار لبناء السلام وللمبادرات الإنمائية في هايتي.

وستواصل الحكومة الدستورية الخامسة التعويل على الإسهام القيم للغاية الذي تقدمه الأحزاب السياسية والطوائف الدينية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والزعماء التقليديون من أجل تطوير البلد بما يعود بالفائدة على جميع مواطنيه، استنادا إلى سيادة القانون والعدالة الاجتماعية والشمول والمساواة بين الجنسين والسلام والوئام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يرحب في مجلس الأمن مرة أخرى بوجود معالي السيد جوزي لويس غوتيريس، وزير خارجية تيمور - ليشتي. ونشيد بآرائه الثاقبة بشأن بالتقدم الذي أحرزه بلده. كما نود أن نشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد فين ريسكي - نيلسن، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات المستجدة في تيمور - ليشتي.

ويسر جنوب أفريقيا أن تعرب عن تهانيها لتيمور - ليشتي في مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاستعادة الاستقلال

والذكرى السنوية الثالثة عشرة للمشورة الشعبية. ولا يمثل هذا معلما بارزا لحكومة تيمور – ليشتي وشعبها فحسب، ولكنه أيضا انتصار لجميع شعوب العالم المحبة للسلام، التي تواصل الدفاع عن الحق في تقرير المصير. واليوم، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، يوم هام على وجه الخصوص، إذ انه اليوم الذي يحيي فيه شعب تيمور – ليشتي ذكرى مذبحة سانتا كروز، وهو أحد أكثر الأيام الدموية في تاريخ تلك الدولة. وعلى مدى الأعوام الـ٢١ الماضية منذ ذلك اليوم المأساوي في عام ١٩٩١، شهد البلد تحولا كبيرا من الكفاح من أجل الاستقلال مرورا بالتحديات العويصة التي واجهت دولة مستقلة حديثا، وانتهاء بما نشهده اليوم، وهو تحديدا، قيام دولة مفعمة بالحيوية قطعت خطوات واسعة هامة نحو تحقيق السلام والتنمية. وطوال هذه الفترة، ظلت الأمم المتحدة–من خلال بعثاتها المختلفة، بما فيها في الوقت الحاضر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشني – شريكا بشكل وثيق لشعب تيمور – ليشتي في رحلته.

وإذ نجتمع للنظر في الحالة في البلد وللخوض في مستقبل دور الأمم المتحدة في حين يستعد حفظة السلام للرحيل، فان علينا أن ننظر في التقدم الكبير الذي أحرز خلال الأعوام الأخيرة. ويجدر بالذكر على وجه الخصوص النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أوائل هذا العام، والمصادقة على حكومة جديدة، واستقرار الحالة الأمنية واستئناف الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تحمل المسؤولية عن جميع أعمال الشرطة. ويكتسي أهمية خاصة التصديق النهائي على إعادة التشكيل الكامل للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، الذي أشار إلى نهاية الدعم التشغيلي الذي تقدمه شرطة الأمم المتحدة للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وهو دليل على أن الشرطة الوطنية تحظى بالقدرات على تحمل مسؤولياتها. ولا تزال هناك فجوات، على نحو ما ورد في التقرير الفريق العامل المشترك بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ومع ذلك، فان القيادة العليا للشرطة الوطنية والإرادة السياسية لسلطات تيمور – ليشتي يمنحانا الثقة بأنه سيتم التغلب على هذه الفجوات. وكما ذكر رئيس الوزراء غوسماو في حفل التصديق، "لقد نجح عزم شعبنا وحكمته في استمداد القوة من أوجه الضعف".

والدليل على الانتقال المتميز لتيمور – لشتي أنها تحولت من بلد يستضيف بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام إلى بلد يقوم بنشر الأفراد في مثل تلك البعثات في البلدان الأخرى، مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وذلك دليل على تعزيز قدرات القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي وإرادة سلطات تيمور – ليشتي على تقديم إسهام ايجابي في صون السلام والأمن الدوليين. وخلال الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى هناك أتيحت فرصة لمشاهدة التقدم الهائل الذي أحرزته القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وهاتان المؤسستان مجهزتان بشكل جيد يمكنهما من تلبية الاحتياجات الأمنية للبلد.

ويبرز اعتماد الحكومة لخطتها لفترة الخمس سنوات ولخطة إنمائية إستراتيجية للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٣٠ التركيز على الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية والى تشجيع التنمية العادلة والشاملة في جميع أنحاء البلد، وبخاصة للفلاحين في المناطق الريفية والنساء والشباب. وتجدر الإشادة بالقيادة التي تضطلع بها حكومة تيمور – ليشتي في مجموعة الدول السبع الهشة وبقيادتها الفعالة في تعزيز تنفيذ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة.

وفي القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢)، أوضح المجلس أن على تيمور – ليشتي أن تقرر الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في ذلك البلد في المستقبل. وأعربت حكومة تيمور – ليشتي

عن آرائها بجلاء شديد. فهي لا تسعى لأن تظل مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وبدلا من ذلك، هي تسعى إلى إقامة علاقة خلاقة مع الأمم المتحدة، ترتكز على تحقيق التنمية وتعزيز المؤسسات.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن تيمور – ليشتي قطعت خطوات واسعة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار وهي لا تمثل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين. ولذلك حان الوقت لحذف مسألة تيمور – ليشتي من جدول أعمال مجلس الأمن.

إننا نقر بالتحديات التي تواجهها تيمور – ليشتي. وتشمل هذه التحديات القيود المتعلقة بقدرات الموارد البشرية، والحاجة إلى تعزيز مؤسسات الدولة والقدرات القضائية الوطنية، وجبر الأضرار الناجمة من جرائم الماضي، وتعزيز قطاع الأمن وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وتلك تحديات تواجهها العديد من بلداننا. وهي ليست تحديات يمكن مواجهتها بين ليلة وضحاها. ونحن على ثقة بان الترتيبات المؤسسية القائمة في تيمور – ليشتي كافية لمواجهة تلك التحديات.

وعلى المجتمع الدولي أن يظل شريكا لشعب تيمور – ليشتي. فإقامة الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلد أمر أساسي لمعالجة بناء قدرات المؤسسات وتحقيق التنمية. وينبغي أن يواصل فريق الأمم المتحدة القطري جهوده المتميزة للمساعدة في تحقيق التنمية في البلد.

ونحيط علما بطلب الحكومة إقامة شراكة خلاقة مع الأمم المتحدة، في حين نظل مدركين بان مثل تلك العلاقة تقع خارج نطاق ولاية مجلس الأمن. ونحث سلطات تيمور – ليشتي والأمانة العامة للأمم المتحدة على التشاور بشأن طرائق تلك العلاقة.

ولا تزال معالجة جرائم الماضي تحديا أمام تيمور – ليشتي. ونحن نقر باستعداد الحكومة للسير إلى الأمام بروح المصالحة وللمضي قدما بروح العلاقة الايجابية مع شعبها وجيرانها. وخلال زيارة مجلس الأمن، كانت الحكومة والمدعي العام مدركين لتلك المسألة، التي يقوم البلد بمعالجتها من خلال عملياته الخاصة.

وأظهرت التطورات التي حصلت في الماضي القريب – على نحو ما تأكد خلال زيارة بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي، أن رغبة شعب تيمور – ليشتي في الإمساك بزمام مصيره ترتكز على تحقيق التنمية. ويمكن مشاهدة ذلك التركيز على الملكية الوطنية في الطريقة التي بدأ بها شعب تيمور – ليشتي تأكيد سيطرته على مصيره وفي استعداده لمعالجة أوجه للقصور. ونحن في المجتمع الدولي ينبغي أن ندعم ذلك المسعى النبيل.

وتمثل تيمور – ليشتي قصة نجاح للأمم المتحدة. وستواصل جنوب أفريقيا، من جانبها، تقديم الدعم لشعب تيمور – ليشتي في سعيه لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بوجود ومشاركة معالي السيد جوزي لويس غوتيريس، وزير خارجية تيمور – ليشتي، وان أهنئه على التقدم الكبير الذي أحرز في بلده بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. كما أود أن أرحب بالسيد فين ريسكي – نيلسن، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في تيمور – ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وأيضا أن أهنئه وفريقه على الأعمال المتميزة التي أنجزاها لدعم السلام والاستقرار في تيمور – ليشتي.

يأتي تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2012/765) في لحظة يمر فيها البلد بنقطة تحول هامة وحاسمة في تاريخه ويستشرف المستقبل بثقة وتفاؤل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تطورات إيجابية في تيمور – ليشتي، كما يتجلى في نجاح الانتخابات

الرئاسية والتشريعية. وجسدت تلك الانتخابات قدرة البلد على إجراء انتخابات تعددية لا تكون موضع طعن وتشهد إقبالا واسعا. وكان ذلك دلالة كبيرة على التزام السكان بالعملية الديمقراطية. وعزز اعتراف جميع الأطراف، في الحكومة والمعارضة على السواء، بالنتائج مصداقية الانتخابات.

كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد البرلمان التيموري لبرنامج مدته خمس سنوات يهدف أساسا إلى تشجيع المشاركة النشطة للمرأة ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان وإدماج القيم الأخلاقية في الحياة السياسية. وكل هذا التقدم، الذي عاد بنفع عميم على شعب تيمور – ليشتي، لم يكن ليتحقق بالمرة لولا الالتزام الإيجابي والفعال للبلدان المجاورة بدعم السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

وقد مهد اتخاذ المجلس للقرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢) في شباط/فبراير، والذي أقر فيه الانسحاب النهائي للبعثة، واعتماد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية، التي تضم أعضاء البعثة وسلطات تيمور – ليشتي، لخطة انتقالية مشتركة، السبيل أمام تحويل وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وأكدت الزيارة التي قام بها وفد مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي مؤخرا، والتي لم أتمكن للأسف من المشاركة فيها بسبب آثار إعصار ساندي، على الجهود المتميزة لأبناء الشعب التيموري ورغبة زعمائهم في طي صفحة وجود الأمم المتحدة في البلد.

غير أنه وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال تيمور – ليشتي بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي في عدد من المجالات، مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة وتدعيم قطاع الأمن، وخاصة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وتعزيز سيادة القانون وإمكانية الوصول إلى أجهزة العدالة. ويجب أن تراعي هذه المساعدة رغبات سلطات البلد وضرورة الاستفادة من إنجازات السنوات الأخيرة.

ونعتقد أنه من الآن فصاعدا، لا بد من احترام الرغبة التي أبدتها حكومة تيمور – ليشتي بخصوص مركز وحجم وطابع وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

واضطلاع السلطات التيمورية بالوظائف الأساسية للدولة وعزمها ضمان تلك الوظائف والقيام بها بمساعدة شركائها الإقليميين والأمم المتحدة والتزامها بذلك ينبغي أن يشجع مجلس الأمن على أن ينهي ولاية البعثة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢)، وأن يقيم، بالاشتراك مع الحكومة، أفضل صيغة للتوصل الى اتفاق بين الجانبين لتعزيز قدرات البلد ودعم جهوده.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر السيد فين ريسكي – نيلسن على عرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2012/765) وأن أهنئه على العمل الذي قام به في تولي مسؤوليات السيدة أميرة حق.

وأود أيضا أن أرحب في نيويورك بمعالي السيد جوزي لويس غوتيريس، وزير الدولة ووزير الخارجية في تيمور – ليشتي. ووجوده بيننا يشهد على الأهمية التي توليها حكومة بلده لمناقشة اليوم، والتي تمكنه من تبادل وجهات نظره مع المجلس حول مستقبل تيمور – ليشتي.

بعد مرور ست سنوات على إنشاء البعثة بموجب القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، أُحرز تقدم كبير. والنتائج التي تحققت في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون مشجعة للغاية، وخاصة منذ اتخاذ القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢)، الذي مدد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد تمكنا من أن نقيم بأنفسنا الواقع في الميدان أثناء بعثة المجلس إلى تيمور – ليشتي من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي كان لي شرف المشاركة فيها والتي وصفها ممثل جنوب أفريقيا باستفاضة للتو (أنظر S/PV.6858). وفي تلك المناسبة، تمكنا من ملاحظة

الدرجة العالية من الشراكة والثقة بين الأمم المتحدة، ولا سيما البعثة، والحكومة، من جهة، وكامل الطبقة السياسية التيمورية من جهة أخرى. وبلدي يرحب بذلك ترحيبا خاصا.

بخصوص التقدم السياسي، تصدت الحكومة التيمورية بنجاح للتحدي المتمثل في أن تنظم، وفقا للمعايير المطلوبة وبمشاركة الجميع، الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها السيد ماتان تاور رواك والانتخابات البرلمانية الشفافة التي قبلت جميع الأحزاب نتائجها. وبناء على ذلك، فإن الشعب قد أيد شرعية الحكومة الجديدة، بقيادة رئيس الوزراء زانانا غوسماو في حين تواصل المعارضة المشاركة بنشاط في المناقشات البرلمانية.

ومشاورات الحكومة المنتظمة مع الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان هي مبادرة أخرى ينبغي تشجيعها. وتوغو ترحب ترحيبا خاصا بتعزيز مناخ الثقة والتعاون والحوار والمصالحة بين أصحاب المصلحة السياسيين التيموريين الذين أشرفوا في هذا العام على تنظيم مظاهرات تذكارية، مثل تلك التي خرجت بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاستعادة البلد لاستقلاله والذكرى السنوية الثالثة عشرة للاستفتاء الشعبي.

وبالمثل، نلاحظ أنه قد تم تعزيز الحكم الديمقراطي، ولا سيما باعتماد المرسوم بقانون الذي يحدد القواعد المتعلقة بتخطيط وتنفيذ وتمويل المشاريع العامة في جميع مناطق البلد.

وبموازاة ذلك، تواصل السلطات التيمورية جهودها الرامية إلى تعزيز آليات مكافحة الفساد. ولجنة مكافحة الفساد في البلد تقوم بدور لافت وحيوي في هذا المجال. ومع ذلك، وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن من المناسب حث الحكومة على إحراز مزيد من التقدم في اعتماد قواعد محددة وتفعيل دائرة مراجعة الحسابات التابعة للمحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات.

وتوغو تجد أسبابا كثيرة للترحيب بالحالة في تيمور – ليشتي، لا سيما أن قضية الأمن لم تعد مدعاة للقلق الشديد. وفي هذا الصدد، فإن التقرير قيد النظر يظهر أن شرطة البعثة لم تدخر وسعا لتقديم الدعم لتطوير المؤسسات وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ومع ذلك، لا بد من بذل كل جهد لوقف العنف المترلي والعنف القائم على نوع الجنس، وكذلك الحوادث المرتبطة بالاستخدام غير المشروع للأسلحة النارية. ولذلك، يأمل بلدي بشدة أن يجري على نحو مستمر تزويد الشرطة الوطنية، التي تعمل بشكل كامل بالفعل، بالموارد البشرية ذات الكفاءة والموارد اللوجستية المناسبة لتعزيز قدراتها في جميع المجالات، لا سيما في التحقيقات التأديبية.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو إلى تعاون مفتوح بين القوات المسلحة والشرطة الوطنية، مع توزيع المسؤوليات في ما بينهما بوضوح من أجل تفادي الصراعات المحتملة مستقبلا.

وفي مجال حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية، وعلى الرغم من التقدم المهم، يجب أن تعزز الحكومة جهودها لحماية حقوق مواطنيها وكفالة الوصول إلى أجهزة العدالة للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لحالات الأشخاص الذين اختفوا ولأسرهم.

ومن الضروري أيضا إعداد دورات متعلقة بالأخلاقيات لفائدة القضاة والمدعين العامين والمحامين. ستنتهي المهام الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، بموجب القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢)، قريبا. وتحضيرا لذلك، يسرنا أن نشير إلى استمرار الخطة الانتقالية المشتركة لغاية سحب البعثة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، كما يؤكد ذلك واقع تنفيذ عدة مشاريع بشكل مشترك، حاليا ما بين الحكومة ومجمل منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يخص إعلان السلطات التيمورية المتمثل في أن دعم الأمم المتحدة من خلال بعثة سياسية أو لحفظ السلام لن يكون ضروريا بعد عام ٢٠١٢، يأمل بلدي في أن التعاون

الجديد الذي ينطوي على تعزيز وتطوير المؤسسات لن يغفل المسائل الأساسية مثل تسوية المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة لتيمور - ليشتي. و من الطبيعي الحفاظ على المكتسبات التي تحققت بشق الأنفس

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان بلدي للبعثة، وللأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها المتخصصة، على العمل الهام الذي اضطلعت به والذي أتاح نهضة تيمور - ليشتي من جديد. كما أود أيضا أن أشكر جنوب أفريقيا على الدور الهام، الذي أدته كبلد رائد فيما يخص إدارة حالة تيمور - ليشتي. كما أود في الأخير أن أشكر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار على تضحياتها الجسام، للوصول بشعب وحكومة تيمور - ليشتي إلى حالة مستقرة، نعرف قيمتها اليوم كما يجب.

ولا تزال تيمور - ليشتي الجديدة بحاجة إلى الأمم المتحدة، كما جاء في رسالة رئيس الحكومة، المؤرخة ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ (S/2012/736)، المرفق). وهذا متوقع من بلد خارج من أعوام عديدة من الصراع الاجتماعي والسياسي، والذي لا يزال هشا.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسيد فين ريسكي - نيلسن، نائب الممثل الخاص للأمين العام ، على إحاطته الإعلامية بشأن المرحلة النهائية من عمل البعثة، والحالة في البلد. ونرحب بالاختتام الناجح لعمل البعثة، الذي يرجع لتحقيق الاستقرار المستدام للحالة في تيمور - ليشتي من جميع النواحي تقريبا. و علاوة على ذلك، نود أن نؤكد أن ذلك لم يكن ليتحقق لو لم يسع الشعب التيموري نفسه إلى التغلب على النزاعات مع جيرانه وداخل مجتمعه، وبناء دولته، وقدرته على حل مشاكله بشكل مستقل. وأكدت الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت على نحو سلس خلال هذا العام، النضج السياسي لتيمور - ليشتي.

إن الحالة الأمنية مستقرة أيضا. وكان مبررا نقل ولاية البعثة فيما يخص إنفاذ القانون للشرطة الوطنية التيمورية، في شهر آذار/ مارس. وخلال الفترة الانتخابية، اضطلعت الأجهزة الأمنية المحلية بمهامها كما يجب. وتشكل الحالة العامة في تيمور - ليشتي، وتعزيز السلام في البلد، ونجاح تيمور ليشتي في إنشاء سلطات الدولة، بما في ذلك الشرطة الوطنية، أمثلة جيدة على فعالية عمليات حفظ السلام وبناء السلام في الأمم المتحدة ككل.

إننا نرحب بقرار التيموريين تبادل خبراتهم، وتقديم إسهام كبير في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من خلال المساهمة بجنودهم وأفراد شرطتهم. و نعتبر أن الحالتين السياسية و الأمنية في البلد، ستسمحان لنا بسحب البعثة بحلول نهاية هذا العام، و بإزالة تيمور - ليشتي من جدول أعمال مجلس الأمن.

و تيمور - ليشتي على أهبة الاستعداد، لتحمل مسؤوليتها الكاملة عن العمليات الجارية في البلد. وأكدت ذلك الرسالة التي وجهها رئيس حكومة تيمور - ليشتي، السيد كسنانا غوسماو (S/2012/736، المرفق)، إلى مجلس الأمن، وخلصت بعثة مجلس الأمن في البلد إلى نفس النتيجة.

وفيما يتعلق بشكل وجود الأمم المتحدة مستقبلا في تيمور ليشتي، يعود القرار النهائي لقيادة البلد.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية) : في البداية، أود أن أرحب بحضور وزير خارجية جمهورية تيمور - ليشتي، السيد خوسيه لويس غوتيريس، خلال هذه الجلسة. وتوجيه الشكر له على البيان الذي قدمه. ونحن ممتنون أيضا للسيد فين ريسكي - نيلسن، نائب الممثل الخاص للأمين

العام، على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه التقرير الأخير للأمين العام (S/2012/765)عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

إن أذربيجان ترحب بالتقدم المستمر والإنجازات المثيرة للإعجاب فيما يخص تحقيق حالة سياسية آمنة ومستقرة في البلد. وخلال زيارتنا الأخيرة إلى تيمور – ليشتي، أتيحت لنا الفرصة لرؤية تلك التطورات المشجعة. وإلى جانب الحفاظ على حالة أمنية مستقرة، و معدل جريمة منخفض، تمكنت تيمور – ليشتي من النهوض بجدول الأعمال الديمقراطي للبلد. وشكلت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في وقت سابق من هذا العام المعالم الرئيسية للحياة السياسية للبلد خلال عام ٢٠١٢. و نشيد بالسلطات التيمورية لتنفيذها بنجاح الجولات الانتخابية الثلاث، بطريقة سلمية وذات مصداقية ونوجه تهانينا إلى الحكومة المنتخبة حديثا وإلى رئيس البلد.

أدت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ، بدعم من البعثة، دورا رئيسيا فيما يخص توفير الأمن خلال العملية الانتخابية، وبالتالي أبانت عن قدرتها، على ضمان الاستقرار والأمن في البلاد. ومن المشجع أن نلاحظ زيادة ثقة الناس في الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بشكل ملحوظ. ونلاحظ استمرار البعثة في دعم التعزيز المؤسسي وبناء قدرات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية على النحو المبين في خطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة. كما واصلت البعثة أيضا، تقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية، بما في ذلك من خلال القيام بدوريات مشتركة.

إن أذربيجان ترحب بالتقدم المحرز فيما يخص تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية ودور مؤسسات الدولة في حماية الاستقرار والديمقراطية. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى توفير مزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي في ذلك الصدد. ورغم ملاحظة نمو اقتصادي مرتفع نسبيا في تيمور ليشتي خلال هذا العام، لا يزال البلد يواجه تحديات كبيرة فيما يخص معالجة سوء التغذية والفقر والبطالة. إننا نؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التصدي لهذه التحديات وضمان الاستدامة الاقتصادية.

كما تمت الإشارة في تقرير الأمين العام، واصلت الحكومة والبعثة، جنبا إلى جنب مع باقي أصحاب المصلحة التعاون وتحقيق مزيد من التقدم فيما يخص العملية الانتقالية، إلى جانب تيسير تنفيذ ولاية البعثة. ونحيط علما، بوجهة نظر الحكومة بشأن وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في ما بعد عام ٢٠١٢، الذي أشارت إليه الرسالة المؤرخة ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، الموجهة من قبل رئيس حكومة تيمور – ليشتي إلى الأمين العام (S/2012/736، المرفق). ونؤيد رغبة حكومة تيمور – ليشتي فتح صفحة جديدة في علاقاتها وتعاونها مع الأمم المتحدة، عن طريق التحول من وجود لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة إلى تعزيز للعلاقة مع التركيز على تعزيز المؤسسات و التنمية.

ورغم الإنجازات الرائعة، لا تزال تيمور – ليشتي، تواجه عددا من التحديات نظرا لبقاء بعض الثغرات وجوانب الضعف. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتطوير قدرات وطنية مستدامة، وتعزيز مؤسسات الدولة ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نتفق مع الأمين العام بأنه من الأهمية بمكان مواصلة دعم الجهود الوطنية من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت اليوم. و الالتزام الذي أبانت عنه الحكومة والشعب حتى الآن، أقنعنا بتصميمهما الراسخ على حل المسائل المتبقية والمضي قدما فيما يخص بناء مستقبل مزدهر يقوم على السلام المستدام والتنمية وسيادة القانون.

السيد بريث غويتيريث (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أود أن أرحب في المجلس بوزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور - ليشتي، السيد خوسيه لويس غوتيريث. لقدكان بيانه اليوم مشجعا للغاية. ونحن ممتنون أيضا للسيد فين ريسكي - نيلسن، نائب الممثل الخاص للأمين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2012/765) ومعلوماته المستوفاة.

إن التقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية يستحق إعجابنا. ويشرفنا أن نشترك مع هذا البلد الصديق احتفالا بهذه اللحظة التاريخية . نهنئ شعب وحكومة تيمور - ليشتي ونشكر الجهات المانحة الثنائية وقوات الأمن الدولية على التزامهم المستمر بتحقيق السلم والاستقرار في ذلك البلد.

ونحن نرحب بزيارة الأمين العام للبلد هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال تيمور - ليشتي، كما فعل وفد مجلس الأمن مؤخرا في الأسبوع الماضي. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر ممثل جنوب أفريقيا على تقريره عن هذا الموضوع (أنظر S/PV.6858).

نحن ندرك أن تعزيز الديمقراطية وبناء نظام للحكم هوعملية طويلة الأجل. وعلى الرغم من أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، فالنجاحات التي تحققت في الحالات السياسية والاقتصادية والأمنية وفيما يتعلق بسيادة القانون تجسد الالتزام الراسخ وحسن النية من قادة وشعب تيمور - ليشتي.

هذا العام، نجحت تيمور - ليشتي في تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطريقة سلمية ومنظمة. ونحن نرحب بكون أن البرلمان أصبح محفلا هاما ومنبرا سياسي شاملا للجميع. نحن نرحب أيضا بالعملية الشاملة لإعادة بناء للشرطة الوطنية التيمورية ونقر بالتقدم المحرز في تخصيص المهام بين الشرطة والجيش.

نود أن نعترف بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي منذ عام ١٩٩٩. وتود غواتيمالا، بوصفها بلد استفاد أيضا من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التأكيد على أهمية أن تتخذ الحكومة الجديدة في تيمور - ليشتي قرارا حسن التوقيت بشأن وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في المستقبل بعد تخفيض البعثة. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة ستظل شريكا هاما في البلد من خلال فريق المنسق المقيم.

نحن نعلم أنه ستستمر الحاجة إلى اللحصول على دعم المجتمع الدولي بعد تخفيض البعثة، لا سيما في تعزيز المؤسسات الفتية في تيمور - ليشتي، مثل تلك الموجودة في قطاع الأمن. ونحن نعتقد أنه من المهم مواصلة ومتابعة المهام المعلقة التي ستبقى بعد تخفيض البعثة - على سبيل المثال، التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية والجرائم الخطيرة الأخرى.

وتواجه تيمو - ليشتي ، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، تحديات اجتماعية - اقتصادية، لكنها تملك موارد طبيعية كبيرة. وسيغدو من المهم استمرار الإدارة السليمة لهذه الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلد. ونرى أن المزيد من الاستثمارات في مجالات مثل التعليم والتوظيف الشباب هو أمر ضروري.

إن قيادة تيمور - ليشتي بوصفها رئيسا مشاركا لمجموعة الدول الهشة السبع ومكانتها كبلد مساهم بقوات يجسد الأمل الذي توفره هذه الدولة الفتية للمجتمع الدولي. يسرنا أن نرى أن جهود المجتمع الدولي لتحقيق حل النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع تسفر عن نتائج إيجابية. والحالة في تيمور - ليشتي مثال جيد جدا على ذلك.

وتود غواتيمالا مرة أخرى أن تشيد بعمل ومساهمات قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. كما نشكر المجتمع الدولي على دعمه المتعدد

الأطراف والثنائي لتيمور - ليشتي، وكذلك أبناء شعب تيمور أنفسهم لتفانيهم الذي لا يتزعزع من أجل تحقيق السلم والأمن في بلدهم.

السيد إيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بسعادة السيد جوزي لويس غوتيريس في المجلس. أود أيضا أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر للممثل الخاص بالنيابة للأمين العام فين ريسك - نيلسن على إحاطته الإعلامية التس قدمها اليوم.

بما أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ستنتهي بحلول نهاية العام، تعرب ألمانيا عن خالص امتنانها للأمم المتحدة على العمل الممتاز، بتيمور - ليشتي وفي نيويورك، دعما للشعب التيموري.

ونحن نؤيد البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق في هذه المناقشة.

ألمانيا لا تزال على ثقة تماما بأن شعب تيمور - ليشتي، بدعم من الأمم المتحدة وشركائها الدوليين، يسير على الطريق الصحيح. ونحن نهنئهم على التقدم المحرز منذ الاستقلال قبل عقد من الزمن. وكل من تقرير الأمين العام (S/2012/765) والإحاطة الإعلامية اليوم تدعم تفاؤلنا. ونجحت تيمور - ليشتي في العام العاشر لاستقلالها في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في بيئة سلمية وهادئة، مما يشكل علامة بارزة في انتقال البلد، وشكلت حكومة جديدة على أساس نتائج تلك الانتخابات.

كما ذكرنا في المجلس من قبل، إن الانتهاء بنجاح من الجولات الثلاث من الانتخابات يمثل اللحظة المناسبة لإنهاء وجود البعثة في تيمور - ليشتي. لذلك نحن نتفق تماما مع توصية الأمين العام بأن تمضي البعثة قدما في عملية تخفيضها حتى اكتمالها في نهاية العام. لقد أحرزت تيمور - ليشتي تقدما كبيرا في العديد من المجالات، ولا سيما فيما يتعلق باستمرار الحالة الأمنية الهادئة والمستقرة، وهو ما يقودنا إلى الاعتقاد بأن وجود البعثة قد خدم الغرض منه ولم تعد هناك حاجة لوجودها. كما تم إحراز تقدم كبير في تعزيز القدرات المؤسسية لأجهز الدولة، بما في ذلك في قطاعات العدالة والأمن والحكم، ما وفر إطار عمل مؤسسي سليم لمستقبل سلمي ومزدهر لتيمور - ليشتي.

في هذه المرحلة، من الأهمية بمكان كفالة أن يكون النقل الكامل لمسؤوليات البعثة إلى حكومة تيمور - ليشتي أو شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف سلسا وأن يسود الاستقرار. ونحن نثني على الجهود ذات الصلة حتى الآن، بما في ذلك في إطار الخطة الانتقالية المشتركة، ونؤكد لحكومة تيمور - ليشتي دعمنا المستمر لتحقيق ذلك.

وفي هذا الصدد، نحن على استعداد لدعم شركائنا التيموريين، على أمل الحفاظ على صلة وثيقة مع المجلس ما دام ذلك ضروريا. نريد أن نرى انتقالا سلسا يحافظ على الإنجازات الهامة التي حققتها البعثة بالتنسيق مع السلطات التيمورية، بما في ذلك في مجال الأمن ومجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع التقدم الاقتصادي.

يتعين تصميم التعاون في المستقبل لكي يتصدى للتحديات المتبقية التي وردت في تقرير الأمين العام ويزيد تعزيز التقدم وتوطيد التقدم الاجتماعي والاقتصادي وجهود المصالحة، وفي الوقت نفسه البناء على أوجه التقدم التي أحرزتها حكومة تيمور - ليشتي حتى الآن.

أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص تقدير حكومتي للبعثة على الجهود والالتزام بدعم تيمور - ليشتي، وأن أثني على موظفيه في الميدان للتفاني والخدمة التي يقدمونها.

أود أن أختتم كلمتي بأن أتمنى للوزير غوتيريث والحكومة برئاسة رئيس الوزراء غوسماو وجميع التيموريين كل التوفيق لسنوات قادمة. أود أن أؤكد لهم أنهم لن يتحملوا هذه المسؤولية وحدهم. ألمانيا تقدر عاليا صداقتها الوثيقة مع تيمور – ليشتي وستواصل الوقوف إلى جانب تيمور – ليشتي خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أرحب بسعادة السيد جوزي لويس غوتيريس، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية تيمور – ليشتي، وأن أشكره على بيانه أمام المجلس. أود أيضا تسليط الضوء على العمل الذي تقوم به السيدة أميرة حق. وبوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، فقد أدت وظيفتها بتفان والتزام يثيران الإعجاب. ونرحب أيضاً بالسيد فين رسكي– نيلسن، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام. وأثني على عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة لدعم جهود شعب تيمور – ليشتي من أجل توطيد السلام والاستقرار والتنمية– وهي الشروط الضرورية لتدعيم الدولة. كما أشكر زميلنا السفير باسو سانغكو، ممثل جنوب أفريقيا، على إحاطته الإعلامية بشأن الزيارة التي قام بها مجلس الأمن لتيمور – ليشتي برئاسته. ونأسف غاية الأسف لأننا لم نتمكن من المشاركة في تلك الزيارة.

هذا العام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لتيمور – ليشتي. فإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الناجحة أفضى إلى تشكيل حكومة جديدة وتجديد البرلمان. واحتفل البلد بالذكرى السنوية العاشرة للاستقلال والذكرى السنوية الثالثة عشرة لاستفتاء ١٩٩٥. كما تضطلع تيمور – ليشتي بدور ريادي إقليمي جديد، بما في ذلك مشاركتها في رئاسة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة إلى جانب مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة. وكل هذه علامات بارزة جديرة بالتنويه. وكما قال الرئيس رواك، فإن مفتاح تحقيق تلك الإنجازات يكمن في وحدة وعزيمة شعب تيمور – ليشتي.

ومن خلال مجموعة من العمليات والبعثات، انخرطت الأمم المتحدة لأكثر من عشر سنوات في تعاون وثيق مع السلطات والشعب في تيمور – ليشتي، داعمة لجهودهما من أجل الخروج من الصراع وبناء سلام وأمن دائمين، وكذلك بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وبلورة نظام اجتماعي– اقتصادي منصف وشامل للجميع. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تنتهي مهمتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، إلا أننا نود أن نقول إننا سنواصل دعم حكومة وشعب تيمور – ليشتي لتوطيد العملية الناجحة لبناء المؤسسات.

لقد أحرزت تيمور – ليشتي الكثير من جوانب التقدم منذ حصولها على الاستقلال، وخصوصاً منذ أزمة عام ٢٠٠٦، التي أدت إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. والدليل الملموس على ذلك ما تحقق من تقدم في إعادة الاستقرار والأمن، وكذلك عودة الآلاف من النازحين وعودة أعضاء القوات المسلحة لتيمور – ليشتي المستبعدين للاندماج في الحياة المدنية تدريجياً. وقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تواصل توحيد صفوفها وتوسيع سيطرتها في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى انخفاض معدلات الجريمة. كما نشهد بناء المؤسسات وازدياد الموارد البشرية في قطاعات الدولة الأخرى، كالهيئة القضائية والأمن والإدارة. وشهدنا أيضاً البرلمان وقد أصبح منتدى نشطاً للمناقشات البرلمانية، بمشاركة الائتلاف الحكومي والمعارضة. وكل هذه الإنجازات تبين الالتزام الثابت للقيادة والشعب في تيمور – ليشتي بالديمقراطية وسيادة القانون وإقامة دولة آمنة ومستقرة.

وما زال هناك العديد من التحديات التي ستواجهها تيمور – ليشتي في مسيرتها، وخاصة في المجالات الأربع

ذات الأولوية التي تتألف منها ولاية البعثة. هناك ثغرات يتعين ملؤها، وهي نتيجة للقصور في القدرات والموارد البشرية المتاحة. ونسلم بالتقدم الكبير الذي تحقق في القطاع الأمني من خلال التشريعات التي تحدد نطاق سلطة كل من القوات المسلحة والشرطة الوطنية والمؤسسات الأخرى. وبناء القدرات المستدامة مطلوب في القطاع القضائي، والاقتصاد والشرطة من خلال تدريب المدعين العامين والقضاة والمحامين العامين والمحامين الخاصين، ودعم مركز التدريب القانوني ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة.

ومن الأهمية بمكان تعزيز الوصول إلى العدالة، خصوصاً بالنسبة للمجموعات الأكثر هشاشة، والنهوض بمساءلة المسؤولين عن الجرائم ضد البشرية. ولذلك، لا بد للبرلمان أن يستأنف على الفور مناقشاته المعلقة حول التشريعات بشأن عمليات الاسترداد وإنشاء المؤسسات التي ستحل محل لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة. وتعتبر الخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور – ليشتي للفترة ٢٠١١–٢٠٣٠ خطوة رئيسية صوب التنمية الاجتماعية– الاقتصادية الكاملة وإنشاء نظام منصف شامل للجميع. وبلدي يرحب بإنشاء الفريق العامل لبدء المناقشات مع الأمم المتحدة بشأن المسائل المحددة في خطة الانتقال المشتركة لفترة ما بعد ٢٠١٢ ومصفوفة التخطيط الوطنية.

وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي من أنجح الأمثلة على جهود الأمم المتحدة لتعزيز الاستقرار والنهوض بثقافة الحوكمة الديمقراطية وتيسير الحوار السياسي. وقد أعرب رئيس الوزراء زانانا غوسماو في رسالته للأمين العام في ٢٠ أيلول/سبتمبر (S/2012/736) عن امتنان حكومته للدعم الذي تلقته، مشيراً إلى أنه اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر، لن تكون هناك حاجة لوجود بعثة أمم متحدة لبناء السلام في تيمور – ليشتي، بيد أن بلده يريد شراكة تعاونية خلاقة مع الأمم المتحدة، تتركز على تعزيز المؤسسات والتنمية. والتعاون الناجح والفعال بين شعب تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة قدم إسهاماً بالغ الأهمية فيما تحقق من نجاح. والآن، يحين الوقت لعملية التوطيد. وينبغي أن يستمر العمل التعاوني حتى تتحقق عوائد السلام الدائم والمستدام بالكامل.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية للسيد سانغكو حول الزيارة التي قام بها مجلس الأمن لتيمور – ليشتي. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد رسكي – نيلسن، على إحاطته الإعلامية. ونرحب كذلك بالسيد جوزي لويس – غوتيريس، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي في جلسة اليوم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاستعادة تيمور – ليشتي استقلالها. والصين يسعدها أن ترى أنه من خلال جهود الحكومة والشعب في تيمور – ليشتي وبدعم المجتمع الدولي، يحقق البلد تقدماً مستمراً. وجهود بناء الدولة تمضي قدماً, وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمضي بشكل مطرد. ونجاح الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أفضى إلى إنشاء برلمان وحكومة جديدين، ومكن من صون الاستقرار والتنمية. ومع دخول التنمية الوطنية في تيمور – ليشتي مرحلة جديدة، توشك عملية حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على الانتهاء بنجاح.

وأود التأكيد على ثلاث نقاط. أولاً، تقدر الصين تقديراً عالياً كون أن الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي أصبحت الآن مسؤولة رسمياً وبالكامل عن الأمن الداخلي. وجهود الحكومة لبناء المؤسسات الوطنية وتحسين قدرات الحكم أحرزت تقدماً مشجعاً. والصين تدعم حكومة تيمور – ليشتي بقوة في

جهودها من أجل تعزيز بناء القدرات في المؤسسات الوطنية وصون الأمن والاستقرار الوطنيين.

ثانياً، إن التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة السكان أمر أساسي لكي تحقق البلدان الاستقرار والأمن الطويل الأمد. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم تيمور - ليشتي في تحسين قدرتها على تحقيق التنمية المستقلة ومساعدة الحكومة في تعزيز التنمية في مجالات كالبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، تحقيقاً للتنمية الاجتماعية- الاقتصادية المنصفة والشاملة للجميع. والصين تأمل وتثق في أن تيمور - ليشتي ستعود إلى مسار التنمية المستدامة في أقرب وقت.

ثالثاً، لقد عملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي منذ إنشائها بفعالية بالغة، وأسهمت بصورة كبيرة في الحفاظ على الأمن والاستقرار والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه البعثة مثال ناجح لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبعد انسحاب البعثة، يحدونا الأمل في أن تشارك الأمم المتحدة في مناقشة مستقبل التعاون بين الجانبين، في إطار من الاحترام الكامل لآراء حكومة تيمور - ليشتي وبالتشاور معها بالكامل.

وستواصل الصين، بوصفها صديقة وشريكة تعاون تيمور - ليشتي، تقديم المساعدة والدعم لها ضمن قدراتنا.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية) : أود بدايةً أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن الذين انتخبوا صباح اليوم أعضاء في مجلس حقوق الإنسان، ونتمنى لهم التوفيق في ذلك المسعى الهام.

سأقدم بياني باللغة البرتغالية، وهي لغة جميلة جدا كما يعلم الأعضاء.

(تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالإنكليزية)

أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية تيمور - ليشتي وأشكره على بيانه الهام. وفي هذا العام التاريخي، الذي تشهد فيه تيمور - ليشتي دورة حاسمة في تاريخها تختتم بطريقة إيجابية، فإن لحضور الوزير دلالة رمزية خاصة وميمونة فيما يتعلق بالتعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة وتيمور - ليشتي.

تؤيد البرتغال بطبيعة الحال، الآراء المعرب عنها في البيانين اللذين سيقدمهما سفير موزامبيق باسم مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأشكر على وجه الخصوص الممثل الخاص بالنيابة، السيد ريسكي - نيلسن، ليس على تقييمه للحالة في تيمور - ليشتي فحسب، ولكن أيضا للعمل الهام الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تضطلع به خلال الستة أعوام الماضية من أجل تحقيق الديمقراطية والأمن والاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي.

ونعرب في ذلك الصدد عن تقديرنا المستحق لجميع الذين يواصلون العمل بتفان في البعثة، فضلا عن الذين تولوا رئاسة البعثة في وقت سابق، وهما الممثلان الخاصان للأمين العام، أتول كهاري، وأميرة حق أمير، بالإضافة إلى قادة شرطة الأمم المتحدة الذين كان التزامهم الشخصي، ونفاذ بصيرتهم، وخبرتهم المهنية، عناصر هامةً في التغلب على التحديات الأكثر تعقيدا في كثير من الأحيان. ويستحق أولئك جميعا اعترافنا بإنجازاتهم.

تمثّل تيمور - ليشتي قصة نجاح سواء من ناحية شعبها وسلطاتها وديمقراطيتها، أو من ناحية احترام حقوق الإنسان فيها. وهي قصة نجاح أيضا من جانب الأمم المتحدة، على النحو الذي ينبغي ملاحظته، فضلا عن كونها نتيجة ناجحة

للتعاون الدولي القائم على التضامن، الذي أحسن فهمه بوضوح وتم تنفيذه بصورة جيدة.

لقد شكلت الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت عام ٢٠١٢ نهاية لدورة حاسمة في تاريخ تيمور - ليشتي. وكما هو الحال عادة في تيمور - ليشتي، فقد جرت الانتخابات في جو من الديمقراطية والشفافية والظروف الطبيعية، تمشيا مع المعايير المقبولة دوليا. وأثبت شعب تيمور مرة أخرى مستوى عاليا من المسؤولية المدنية ونضج أحزابه السياسية. وقد أثبتت الانتخابات بوضوح، إلى جانب عملية تشكيل الحكومة الجديدة، أن الديمقراطية البرلمانية قد غرست جذورها في تيمور - ليشتي، فضلا عن توحيد المؤسسات النيابية في البلد.

وحققت تيمور - ليشتي أيضا تقدما كبيرا في مجال بناء القدرات واضطلاع الدولة بمسؤولياتها في مجالات الأمن والعدالة والتعليم والصحة وحماية حقوق الإنسان وثقافة الديمقراطية الحقيقية وتعزيزهما.

وتعاظم الدور الذي تضطلع به تيمور - ليشتي أيضا على الساحة الدولية، نتيجة لمشاركتها في بعثات حفظ السلام؛ واستعداداتها للانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي نأمل أن يتحقق في وقت قريب جدا، فضلا عن تعزيز إجراءاتها في العديد من المحافل الدولية، وتطوير علاقاتها الثنائية مع عدد متزايد من الدول، مع إعادة تأكيد التزامها المستمر بتحقيق التقدم نحو السلام والتعددية.

لقد حان الوقت كي يكرس شعب تيمور جهوده بذات القوة والقدرة، لمواجهة التحديات المتبقية على طريق تقدم البلد نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشكل خريطة الطريق والأهداف المحددة في خطة التنمية الاستراتيجية مؤشرا واضحا على ذلك الهدف الذي ستتمكن تيمور - ليشتي من تحقيقه على أساس الاستقرار السياسي الذي بات واضحا.

والآن وبعد أن حققت الأهداف المتفق عليها بصورة متبادلة بين الأمم المتحدة وتيمور - ليشتي في العام الماضي من ولاية البعثة، وفقا لخطة الانتقال المشترك، فقد حان الوقت للتطلع إلى المستقبل. وفي ذلك السياق، فقد كانت البعثة التي أرسلها مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي الأسبوع الماضي في الوقت المناسب على وجه الخصوص، إذ أسهمت في التحقق من التقدم المحرز بالفعل، وفي تحديد الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم مبادرات الحكومة التيمورية.

ويتواصل نقل المسؤوليات والقدرات من البعثة إلى السلطات التيمورية بخطى ثابتة. وعليه سيكون بوسع السلطات التيمورية الاضطلاع بالمهام الرئيسية التي تؤديها البعثة الآن إلى حد كبير، أو أن تضطلع بها السلطات التيمورية بالتنسيق مع الشركاء الدوليين.

وبالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي المتعمق، فإن تنفيذ السياسات والتنسيق الفعال مع الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، فضلا عن الملكية الوطنية وقيادة عملية الانتقال التي تعهدت بها السلطات التيمورية تشكل جميعا العناصر التي يعتمد عليها نجاح هذه العملية.

وفي ذلك الصدد، فقد أثبتت تيمور - ليشتي قدرتها على الاضطلاع بنفسها بالولايات الأساسية للدولة، فضلا عن التعاون بشكل مثمر في المجالات التي لم يكتمل فيها بعد بناء القدرات الوطنية.

ولجميع تلك الأسباب، فإن قرار الحكومة التيمورية الذي أحيل إلى الأمين العام في الرسالة المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (S/2012/736، المرفق) يستحق دعمنا الكامل.

ومع ذلك أود أن أشدد على أن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة وأنشطتها في تيمور - ليشتي، وتركيز الجهود

والموارد فيما يتعلق بفريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي ألا – بل يجب ألا – تؤدي إلى تخفيض مشاركة المجتمع الدولي في الجهود التي تبذلها تيمور – ليشتي. بل على نقيض ذلك، فإنه سيكون فرصة لتكثيف العمل الذي أنجز سلفا بأشكال عديدة من أجل توطيد التقدم المحرز وإيجاد طرائق جديدة للتعاون الدولي الذي قد يكون ضروريا بالنسبة لتيمور – ليشتي.

وأود التأكيد من جانبنا مرة أخرى لوزير خارجية تيمور – ليشتي، أن البرتغال ستواصل بذل كل ما في وسعها لدعم بلده في مسارها نحو إحراز التقدم والاستقرار والديمقراطية والسلام. وسنفعل ذلك، كما هو الحال دائما، مع الاحترام الكامل للأولويات المحددة من قبل الحكومة التيمورية، فضلا عن وفائنا لعلاقات التضامن والأخوة التي تربطنا معا.

فتيمور – ليشتي والبرتغال تتشاطران قرونا من التاريخ المشترك بينهما، وهو تاريخ مثل غيره، يتألف من لحظات مشرقة وقاتمة، ومن السراء والضراء معاً. ونتقاسم لغة مشتركة وهي بالنسبة لتيمور – ليشتي أيضا عنصر من عناصر هويتها ووحدتها الوطنية، على نحو ما ذكرت السلطات التيمورية في كثير من الأحيان أثناء زيارة بعثة مجلس الأمن الأخيرة للبلد.

ولن تنتقص الدورة الجديدة التي تبدأ الآن من التزام البرتغال إزاء تيمور – ليشتي، الذي اتسم دائما برفض التزام الصمت، وبالتالي الامتناع عن أن تصبح البرتغال شريكا في ممارسات القمع وانتهاك حقوق الإنسان في السابق.

واليوم هو الوقت المناسب لتسليط الضوء على اللحظات الساطعة في تاريخ تيمور – ليشتي. وفي الختام، أود أن أذكر باحترام عميق،الطريق الصعب الذي سلكه الشعب التيموري نحو تحقيق الاستقلال والحرية والعدالة والديمقراطية.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً، أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونحن نقدر كثيرا وجود وزير خارجية تيمور – ليشتي هنا ومشاركته في مناقشة اليوم.

لقد كان هذا عاما هاما للغاية بالنسبة لتيمور – ليشتي. فقد شهد الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها، إلى جانب إجراء انتخابات عامة بالغة الأهمية، أسفرت عن انتقال السلطة بصورة ديمقراطية وسلمية إلى حكومة جديدة. وقد عقدت تلك الانتخابات في ظل بيئة أمنية مستقرة بشكل متزايد. وكانت متوافقة أيضا مع المعايير الدولية، وحظيت نتائجها بقبول جميع الأطراف. ونثني على حكومة وشعب تيمور – ليشتي على تلك الإنجازات. فهي تشكل معالم هامة في التنمية المستمرة التي تحققها تيمور – ليشتي، وتمثل تقدما حقيقيا نحو توطيد الدولة.

واضطلعت الأمم المتحدة بدورأساسي في إحراز ذلك التقدم، ومساعدة شعب تيمور – ليشتي على النهوض بواجباته. وبسبب ذلك التقدم، فإن من الواجب مواصلة تعزيز علاقة التعاون بين المجتمع الدولي وتيمور – ليشتي. وفي الواقع، فقد شهد هذا العام تحولا حقيقيا في علاقة الأمم المتحدة مع تيمور – ليشتي، جراء الانسحاب المقرر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونرحب بانسحاب البعثة بطريقة ناجحة على نحو تدريجي، ونتطلع إلى انسحابها الكامل بحلول نهاية هذا العام.

وكان مستوى التعاون بين البعثة والحكومة التيمورية في جميع جوانب ولاية البعثة مثاليا. وقد حددت الخطة الانتقالية المشتركة معيارا للتحولات في المستقبل، على أن تعمل الأمم المتحدة والدولة المضيفة معا بشكل وثيق، إلى جانب وضع خطة مفصلة لضمان استقرار مستقبل البلد.

وهناك حاجة إلى إعادة النظر في الخطة الانتقالية المشتركة في ضوء الاقتراح الذي تتحول بموجبه مشاركة الأمم المتحدة من بعثة لحفظ السلام إلى فريق قطري. ولكي يتحقق ذلك التغيير على نحو سلس، فإنه يجب علينا أن نخطط له على نحو كاف بهدف الارتقاء بمستوى فريق الأمم المتحدة القطري، إلى جانب كفالة توافر القدرات اللازمة له.

وتشكّل مغادرة البعثة اختبارا حقيقيا لتيمور - ليشتي. وقد كفلنا حتى الآن،استمرار انسحاب البعثة تدريجيا بفعالية وكفاءة، جنبا إلى جنب مع ضمان الاستقرار في البلد. وقد يكون ذلك التوازن أمرا يصعب تحقيقه. غير أن الانسحاب التدريجي كان مثالا جيدا لتلك العملية، ولوضع مبادئ سليمة لعمليات الانتقال بطريقة ناجحة مستقبلا في أماكن أخرى.

ينبغي أن تدرج الدروس المستفادة من هذه العملية في الدليل المعني بالانتقال والخفض التدريجي للبعثات الذي تعده حاليا إدارة عمليات حفظ السلام. لقد منح بالفعل قدر كبير من التفكير للشكل الذي ينبغي أن يكون عليه دور المتابعة للأمم المتحدة. نحن نؤيد رغبة حكومة تيمور - ليشتي في أن ترى جهود المنظمة في تيمور - ليشتي تبذل بقيادة فريق قطري تابع للأمم المتحدة، كما هو مبين في رسالة رئيس الوزراء زانانا غوسماو في أيلول/ سبتمبر إلى الأمين العام (S/2012/736، المرفق). وفي الوقت نفسه، من الصائب أن يظل مجلس الأمن على علم بتطورات الحالة في تيمور - ليشتي. ولذلك نقترح أن يولي الأمين العام الاعتبار الواجب لأفضل الطرق لتحقيق ذلك.

وإذ يتم تقليص بعثة الأمم المتحدة وتتحول إلى فريق قطري، نرحب أيضا بالاستعداد الذي أبدته الحكومة التيمورية والشعب التيموري لتحمل المسؤولية عن التنمية وصون الأمن الذي تحقق بشق الأنفس. وفي هذا الصدد، نشيد بقيادة تيمور - ليشتي في تعزيز تنفيذ الاتفاق الجديد للانخراط في الدول الهشة، ودورها بوصفها رئيسا مشاركا لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة وقرارها القيام بدور البلد الرائد في الاتفاق الجديد.

وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، إلى جانب شعب وحكومة تيمور - ليشتي، أرست أسسا راسخة للسلام والأمن، يتعين أن نظل متيقظين من أجل حماية هذا التقدم. إن الانتكاس إلى حالة الصراع يمكن أن يكون مفاجئا. وينبغي أن تطلع الأمم المتحدة المجلس أولا بأول على أي علامات إنذار في هذا الصدد، وقد يتم ذلك عن طريق تقارير مبعوث خاص أو عملية استكشاف الآفاق التي تجريها إدارة الشؤون السياسية. ينبغي عدم فقدان المكاسب التي تحققت بصعوبة في الأمن والاستقرار، لعدم اليقظة والتصرف على أساس علامات تجدد الهشاشة.

قبل ١٠ سنوات بالضبط تقريبا، أصبحت تيمور - ليشتي الدولة ١٩١ التي تنضم إلى أسرة الأمم المتحدة. كانت السنوات التي أعقبت ذلك مضطربة وصعبة. إن من دواعي التقدير لشعب تيمور - ليشتي والتزام المجتمع الدولي أن البلد، في حين أنه لا يزال هشا، قادر على اتخاذ خطوة أخرى نحو السلام والاستقرار المستدامين.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نرحب بمعالي وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي في مجلس الأمن. ونشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على إحاطته الإعلامية. ونحن ممتنون أيضا للسفير باسو سانغكو على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته لبعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور - ليشتي. ونحيط علما بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2012/765).

إن الاختتام الناجح للعملية الانتخابية في تيمور - ليشتي إنجاز كبير. إنه مثال من الطراز الأول على التقدم الملحوظ

الذي أحرزه البلد في الفترة القصيرة منذ الاستقلال. نحن نهنئ القيادة والشعب في تيمور - ليشتي على هذا الإنجاز.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تقدير خاص لدور الرئيس السابق السيد خوسيه راموس - هورتا، الذي أجريت الانتخابات في ظل قيادته. إن التغير في تيمور - ليشتي ما كان ليتحقق لولا دعم بعثة الأمم المتحدة. ولذلك، نشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام والممثلة الخاصة السابقة للأمين العام، السيدة أميرة حق. ويمكن لمجلس الأمن أن يشعر بالرضا على نحو واجب من ثمار مشاركته في تيمور - ليشتي.

خلال السنوات العشر الماضية، أسهمت باكستان في ثلاث بعثات لحفظ السلام في تيمور - ليشتي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ومن المقرر أن تغادر آخر وحدة شرطة مشكلة باكستانية البلد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن فخورون بالمساهمة التي قدمها أفراد حفظ السلام التابعين لنا نحو تحقيق السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي. ومن بينهم، شاهزادي غول - فام التي منحت الجائزة الدولية لشرطية حفظ السلام لعام ٢٠١١، تقديرا لأدائها المتميز بصفتها قائدة وحدة الأشخاص الضعفاء في ديلي.

أود أن أتطرق إلى خمس مسائل. أولا، أعربت القيادة المنتخبة في البلد عن رغبتها في رفع تيمور - ليشتي من جدول أعمال مجلس الأمن. نقلت هذه الرسالة بوضوح إلى بعثة مجلس الأمن من جانب الطبقة السياسية التيمورية والمجتمع المدني التيموري. تبين التطورات الأخيرة، فضلا عن ثقة التيموريين الواضحة، أن البلد مستعد لتولي السيطرة على شؤونه.

ثانيا، أشار رئيس الوزراء غوسماو، في رسالته الموجهة إلى الأمين العام (S/2012/736، المرفق)، إلى أن تيمور - ليشتي تود إقامة علاقة عمل مبتكرة للتعاون في المستقبل تركز على التعزيز المؤسسي والتنمية. ويمكن للأمم المتحدة أن تواصل الإسهام في تنمية البلد في المستقبل. يجب البت في شكل مشاركة الأمم المتحدة في البلد في المستقبل بالتشاور الوثيق مع السلطات التيمورية.

ثالثا، يسير تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة بشكل مرض. ومن المهم كفالة أن يتم نقل مهام وأصول البعثة إلى حكومة تيمور - ليشتي بصورة منهجية ومنسقة.

رابعا، يشجعنا الأداء الاقتصادي في تيمور - ليشتي، كما جاء في تقرير الأمين العام. أحرز البلد تقدما مطردا صوب تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية واستيفاء نقاطها المرجعية. غير أنه، يواجه تحديات في كفالة استمرار التحسن في سبل العيش، وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية وأمام الشباب، وفي القضاء على الفقر. وعلى الحكومة أن تبذل الجهود لاستخدام الموارد الطبيعية بفعالية من أجل تعزيز النمو الشامل والمنصف والمستدام في البلد.

خامسا، أبرز تقرير الأمين العام وبعثة مجلس الأمن التحديات الأخرى، بما في ذلك القيود المتعلقة بقدرات الموارد البشرية وتعزيز مؤسسات الدولة والقدرة القضائية الوطنية، واستعراض قطاع الأمن والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. إن دعم الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين لتيمور - ليشتي سيكون حاسما من أجل التصدي لتلك التحديات.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أن المجتمع الدولي قد قام بدوره في مساعدة شعب تيمور - ليشتي. ويوفر هذا أساسا متينا تبني عليه القيادة التيمورية والشعب التيموري من أجل غد أفضل للبلد يسوده السلام والازدهار.

السيد ديلورينتيس (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام ريسكي - نيلسن على إحاطته الإعلامية. وأثني على قيادته القوية

والتزامه في المرحلة النهائية لوجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، لكنها حاسمة جدا. وأود أيضا أن أشكر حكومة تيمور – ليشتي، الممثلة هنا بوزير الخارجية خوسيه لويس غوتيريس والسفيرة صوفيا ميسكيتا بورغيس، على تفانيها الثابت في كفالة استمرار الاستقرار في تيمور – ليشتي، وفي الاضطلاع بمهمة التخطيط الدقيق والشامل للتعامل مع التقليص التدريجي للبعثة وانسحابها المتوقع.

على مدى أكثر من عقد، ظلت الأمم المتحدة موجودة في تيمور – ليشتي، تعمل بالتضافر مع الحكومة التيمورية والشعب التيموري لدعم جهودهم الرامية إلى الخروج من الصراع وبناء السلام المستدام والأمن. اليوم فرصة هامة لكي نفكر في إنجازات البعثة خلال السنوات الست الماضية، وننظر في الدروس المستفادة منها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونتطلع إلى دور الأمم المتحدة في المستقبل في هذا الديمقراطية الفتية، التي احتفلت بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها هذا العام.

قطعت تيمور – ليشتي شوطا طويلا منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة الأولى هناك في عام ١٩٩٩. في آذار/مارس ٢٠١١، تولت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي سلطة الشرطة التنفيذية من بعثة الأمم المتحدة وشرطة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، مارست الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي المسؤولية عن جميع عمليات الشرطة في البلد. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت البعثة الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية، أحد المعالم الرئيسية الأخيرة مع انسحاب البعثة بحلول نهاية السنة.

قامت البعثة أيضا بالتنسيق عن كثب مع تيمور – ليشتي خلال الجولات الثلاث من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢. كانت الانتخابات حرة ونزيهة وسلمية، وانطوت على مستويات عالية من المشاركة. تمثل الانتخابات وما نتج عنها من نقل سلمي للسلطة إنجازات رئيسية لتيمور – ليشتي.

وأخيرا، ينبغي أن نتذكر أن مؤسسات الدولة الأساسية في قطاعات الأمن والعدالة والحكومة، التي تضطلع اليوم بأدوار حاسمة في الحفاظ على الاستقرار والديمقراطية، لم تكن موجودة قبل ١٣ عاما.

غير أنه بالرغم مما حققته تيمور – ليشتي من تقدم مثير للإعجاب، فإنها ما زالت تواجه العديد من التحديات التي ينبغي التصدي لها من أجل تجنب العودة إلى النزاع وعدم الاستقرار.

وتود الولايات المتحدة أن ترى تيمور – ليشتي تحافظ على الاستقرار وتعمق الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وتنهض بإقرار العدالة. ونحن ندعم استمرار مشاركة حكومتها على المسرح الدولي من خلال قيادتها في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونثني على تيمور – ليشتي لقيادتها القوية بصفتها رئيسا مشاركا في الحوار الدولي بشأن حفظ السلام وبناء الدول ومجموعة الدول الهشة السبع الموسعة. وإذ نعد العدة لعملية انتقال هامة في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، يجب أن نركز على ما سيعزز السلام الدائم والأمن فيها لعقود قادمة.

فأولا، على صعيد الأمن، لقد أحرز تقدم من خلال فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع للبعثة، وقطع شوط كبير في التحقيق وحماية المعلومات المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في عام ١٩٩٩. غير أن عمل الفريق لم يستكمل بعد. ولذلك فإننا نشجع الأمانة العامة بقوة على تحديد مسار للتقدم إلى الأمام لكي يكمل فريق التحقيق عمله. فتلك التحقيقات تتسم بالأهمية لتعزيز المصالحة واستمرار المساءلة.

ثانيا، ينبغي أن نواصل العمل مع حكومة تيمور – ليشتي على تقديم المساعدة لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وعلى بث حقوق الإنسان في المؤسسات الرئيسية، كالشرطة والقوات المسلحة. ولدى انسحاب البعثة، ينبغي أن تفكر الأمم المتحدة في طرق أخرى للمساعدة في عملية بناء المؤسسات وتقديم المساعدة التقنية المتخصصة، حسب الاقتضاء وبناء على طلب حكومة تيمور ليشتي.

وأخيرا، يجب أن ننظر في تزويد حكومة تيمور – ليشتي بأدوات الأمم المتحدة الضرورية لتحديد بؤر التوتر السياسي والأمني المحتملة. ولا بد أن تعمل الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة للاضطلاع بتحليل واسع لمصادر الهشاشة، من أجل تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي مع تدارك زعزعة الاستقرار في المستقبل.

إن هذه لحظة مهمة في تاريخ حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، ونحن، بصفتنا مجلس الأمن، بإزاء فرصة فريدة لندرس قصة النجاح التي تمثلها تيمور – ليشتي ونبحث عن طرق لتكرار الدروس المستفادة في البعثة، وذلك لكي نساعد على توجيه أعمال مجلس الأمن في بعثات ما بعد التراع وما بعد حفظ السلام. وبينما نستعد للفترة الانتقالية الهامة بالنسبة لوجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، يتعين التطلع إلى ما بعد اليوم والغد، والنظر في أدوات الأمم المتحدة التي ستوفر أكبر قدر من الدعم لشعب وحكومة تيمور – ليشتي من أجل النهوض بالسلام والاستقرار والتنمية.

وتشيد الولايات المتحدة بشعب تيمور – ليشتي وقادته على ما أحرزوه من تقدم في بناء بلدهم، وتضم صوتها إلى صوت سائر أعضاء المجلس في الترحيب بالتطورات التي تمكن تيمور – ليشتي من دخول مرحلة جديدة في علاقتها بالأمم المتحدة.

السيد بيرتو(فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ريسكي – نيلسن على بيانه، وأرحب بوجود السيد خوسيه لويس غوتيريس، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في تيمور ليشتي بيننا وأشكره على بيانه.

ويعرب بلدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به لاحقا مراقب الاتحاد الأوروبي.

وفي البداية، أود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا على قيادته البعثة المصغرة لمجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي، وعلى تقريره (أنظر S/PV/6858)، وبشكل أكثر عمومية على عمله في مجلس الأمن في هذا الشأن. ويود بلدي أن يوجه الشكر كذلك لموظفي الأمم المتحدة الذين خدموا في البعثة في تيمور – ليشتي منذ نشرها، والممثلين الخاصين المتتالين، والبلدان التي شاركت في تحقيق الاستقرار في هذا البلد، ولا سيما البرتغال واستراليا ونيوزيلندا.

ونود أن نهنئ سلطات تيمور – ليشتي على تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وديمقراطية، أجريت في مناخ آمن وبنسبة مشاركة عالية. وتمت عملية انتقال السلطة بطريقة سلمية، مما يضفي شكلا على ترسخ الديمقراطية ومتانة مؤسسات هذا البلد. وتم نقل المسؤوليات في المجال الأمني إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في ظروف جيدة بدون زيادة في نسبة الجريمة. ويمهد التصديق على إعادة التشكيل الكامل للشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي الطريق أمام تقليص عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وإنهاء عملها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفقا لما نص عليه القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢). وتبرهن دبلوماسية هذا البلد على دينامية كبرى، كما يظهر من خلال دورها في مبادرة مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، وتفاعلها المتزايد مع المنظمات الإقليمية في المنطقة، وهو هدف نسعى أيضا

إلى تحقيقه بالنسبة لأراضينا في المحيط الهادئ. والوضع الأمني مستقر منذ سنوات عدة، وثمة ما يشير إلى أنه سيظل كذلك.

وتشمل التحديات التي يجب على التيموريين مواجهتها مكافحة الفقر والتنمية الاقتصادية والتمييز ضد المرأة وآفة الفساد وتعزيز العدالة والمساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في الماضي. وينبغي أن تواجه تلك التحديات بمساعدة الأسرة الدولية. وليس بعد الآن من خلال دعم تقدمه عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

إن آفاق المغادرة الفعلية للبعثة بدأت تقترب وتأخذ شكلها النهائي. وتشكل التحضيرات لانسحاب البعثة والخطة الانتقالية المشتركة، في رأينا، نموذجا يحتذى في أماكن أخرى. وقد أحطنا علما بالرغبات التي أعرب عنها رئيس الوزراء غوسماو بشأن طبيعة العلاقة بين بلده والأمم المتحدة بعد انسحاب البعثة. ومن الواضح أن نوع الوجود الذي ستبقي عليه الأمم المتحدة على الأرض ينبغي أن يحدد بالتنسيق مع السلطات المحلية وبموافقتها الكاملة. وينبغي أيضا أن نراعي ما ينطوي عليه من آثار مالية. ونحن على استعداد، كما طلبت سلطات تيمور - ليشتي، لأن نشهد تطويرا لجدول أعمال مجلس الأمن ليعكس الحالة الجديدة في تيمور - ليشتي. ورغم ذلك، فنحن مستعدون للانضمام إلى جميع الأطراف المعنية والنظر في معالم العلاقة المقبلة بين الأمم المتحدة وتيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للهند.

وأضم صوتي إلى الآخرين في الترحيب الحار بمعالي السيد جوزي لويس غوتيريس، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، وشكره على بيانه. وأود أيضا أن أعرب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي بالنيابة، السيد فين ريسكي - نيلسن، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2012/765).

لقد شكلت زيارة بعثة مجلس الأمن المصغرة إلى تيمور - ليشتي في الأسبوع الماضي، التي شاركت فيها الهند كذلك، بالنسبة لأعضاء المجلس فرصة للتفاعل مع الحكومة والتحقق المباشر من التقدم الذي أحرزته البلاد نحو الأمن والسلام المستدامين. فقد حققت تيمور - ليشتي تقدما متعدد الأوجه منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٦. ويمثل العام ٢٠١٢ علامة فارقة مهمة في ترسيخ الانتقال إلى الديمقراطية في تيمور - ليشتي.

وهذا العام احتفلت تيمور - ليشتي بالذكرى العاشرة لاستعادة استقلالها. وأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أيضا في مناخ أمني هادئ ومستتب. وتصرفت قوات الدفاع وقوات الشرطة التيمورية بشكل مهني وعلى نحو يتسم بالمسؤولية. ونحن نثني على الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لجهودها الرامية إلى مواصلة تعزيز تطوير مؤسساتها وبناء قدراتها. وقد جرى مؤخرا التصديق النهائي على إعادة التشكيل الكامل للشرطة، وهو يمثل نهاية الدعم التشغيلي الذي تقدمه الأمم المتحدة للقوة.

ونحن نعرب عن تقديرنا لصمود الشعب في تيمور - ليشتي وقيادته وعزمهما على دفع بلدهما قدما بثبات على مسيرة السلام طويل الأمد والاستقرار والتنمية. وفي انخراط جميع الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية مؤشر مشجع على التزامها الدائم بالديمقراطية. ونود كذلك أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة لدعمها الشمل تحقيقا لتلك الغاية ولجعلها من البعثة قصة نجاح.

وكما أشار السفير باسو سانغكو، ممثل جنوب أفريقيا، الذي قاد بعثة مجلس الأمن، وكما أشار رئيس الوزراء غوسماو في رسالته إلى الأمين العام (S/2012/736) فثمة رسالة لا لبس

فيها من شعب تيمور – ليشتي مفادها أن هذا البلد لا ينبغي أن يبقى على جدول أعمال المجلس وأن البعثة ينبغي أن تنسحب كما هو مقرر لها في نهاية هذا العام.

ويسرنا بخاصة أن هناك توافقاً في الآراء في ما بين جميع أصحاب المصلحة على أنه ينبغي لبعثة الامم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أن تنسحب كما كان مقرراً.

وفيما يجري تخفيض بعثة الامم المتحدة، من المهم أن يتم وضع اللمسات الاخيرة على معالم وجود الأمم المتحدة بعد الفترة الانتقالية وفقا لرغبات الحكومة وأولوياتها. وملكية التيموريين وقيادتهم ضروريتان للبناء على ما أحرز من تقدم حتى الآن. وقد لاحظنا بارتياح أن النمو الاقتصادي العام، بما في ذلك العائدات من قطاع النفط والغاز، لا يزال قوياً. وتركيز الحكومة المتواصل على البنية التحتية وتنمية رأس المال ينبغي أن يساعد بالتأكيد على تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي بسرعة في البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة في جهودها الرامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتعزيز مؤسساتها.

وتولي الهند أهمية كبيرة لعلاقاتها مع تيمور – ليشتي. وقد سعينا إلى المساهمة في تطويرها بتوفير الخبرة والتدريب في مجالات اختصاصنا، وحيث نرى التكامل في تطبيقها. ووفرت الهند دعمها لحكومة تيمور – ليشتي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقطاع تنمية الموارد البشرية. ونحن نقيم أيضا شراكة مع حكومة تيمور – ليشتي في إطار الهند–البرازيل–جنوب أفريقيا. وتؤيد الهند تمام التأييد جهود الحكومة التيمورية لتوسيع نطاق تعاونها الثنائي والإقليمي.

وقبل أن أختم كلامي، أود أن أعرب عن تقديرنا لقيادة الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة في تيمور – ليشتي، السيد فين ريسكي – نيلسن، خلال هذه المرحلة الانتقالية، ولتفاني فريقه في دعم تيمور – ليشتي حكومة وشعباً.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة لممثلة البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، وأود على غرار سفير البرتغال أن أدلي ببياني بالبرتغالية.

(تكلمت بالبرتغالية؛ وقدّم الوفد نصاً بالإنكليزية)

أود أن أرحب بوزير الخارجية والتعاون جوزي – لويس غوتيريز، الذي تكرم علينا بحضوره في هذه اللحظة التاريخية لتيمور – ليشتي. إن حضوره يشهد على مدى أهمية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والأمم المتحدة بالنسبة الى تيمور – ليشتي، والجدية التي تنظر بها الحكومة التيمورية الى هذه المرحلة الجديدة في علاقاتها مع الأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٣. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، السيد فين ريسكي – نيلسن، على إحاطته الاعلامية وتعليقاته الثاقبة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة أميرة حق على عملها الرائع مع بعثة الامم المتحدة، وأن أهنئ جنوب أفريقيا على تنسيقها الممتاز مع الفريق الاساسي لتيمور – ليشتي. ونشكر السفير سانغكو على إحاطته الاعلامية عن بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي (أنظر S/PV.6858).

إن عام ٢٠١٢ علامة فارقة في التاريخ الحديث لتيمور – ليشتي. فبعد عشر سنوات على استقلال البلد، تمكّن الشعب التيموري من تنظيم وإجراء انتخابين هامين جداً، وكفالة انتقال سلس للسلطة.

ويتم كذلك إحراز تقدم متواصل في مجالات أخرى. ففي قطاع الأمن، كان نقل مسؤوليات الشرطة الى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في العام الماضي خطوة هامة جداً. وتسارعت وتيرة النمو الاقتصادي، وأنشئت قاعدة للاستثمار وتطوير البنية التحتية في البلد. وعمل التيموريون بجد لتعزيز

آليات حماية حقوق الإنسان، وتنفيذ برامج مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وكفالة التقدم الاجتماعي والحكم الرشيد. ومن الملاحظ أيضا مشاركة المرأة في عملية بناء الأمة في تيمور – ليشتي. وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠١٢، أسفرت الحصص التي قررتها التشريعات الانتخابية عن شغل النساء مقاعد بنسبة ٣٨ في المائة وهي، كما أبرز الأمين العام، أعلى نسبة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتشيد البرازيل بالمساهمة الهامة من بعثة الامم المتحدة تجاه مساعدة تيمور – ليشتي في جهودها للتغلب على العقبات التي تعترض طريقها نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

وفي هذه المرحلة الجديدة من تاريخ تيمور – ليشتي، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة التعاون مع التيموريين من أجل توطيد ما تحقق من نتائج إيجابية في مجالات مثل الأمن وبناء القدرات المؤسسية. ونحن واثقون من أن العلاقة المستقبلية للأمم المتحدة مع حكومة تيمور – ليشتي، كما كان الحال حتى الآن، ستقوم على الحوار ذي المنفعة المتبادلة مع التركيز على أولويات البلد واهتماماته.

وتدعم البرازيل الرؤية التي صاغتها الحكومة التيمورية المتمثلة في قيام علاقة ابتكارية وتعاونية مع الامم المتحدة، بهدف تعزيز المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور – ليشتي. ونحن نشجع البدء على الفور بإجراء المناقشات المتعلقة بالمسائل المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة لجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٢. وستواصل البرازيل تطوير علاقاتها القوية مع تيمور – ليشتي. وسوف نحافظ على دعمنا للحكومة التيمورية من خلال تطبيق مشروعات تعاونية في مجالات مثل الزراعة، والتعليم، والعدل، والأمن.

ونحن فخورون أيضا بالعمل الذي قام به سيرجيو فييرا دي ميلو، وهو مواطن برازيلي، بصفته رئيساً لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، لدعم البلد إبّان المراحل الأولى من استقلاله.

إن التزام الشعب التيموري وتفانيه يكمنان في صميم الإنجازات التي نحتفل بها اليوم، ويشكلان قاعدة صلبة لقيام شراكة أقوى بين تيمور – ليشتي، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي في السنوات المقبلة. وبوسع تيمور – ليشتي أن تواصل الاعتماد على البرازيل.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بالإعراب عن الترحيب الحار بالسيد جوزي – لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وبتوجيه الشكر اليه على مشاركته في هذه المناقشة وعلى بيانه. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد فين ريسكي – نيلسن على الإحاطة الاعلامية الشاملة التي قدمها للمجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة.

وأريد أيضا أن أثني على شعب تيمور – ليشتي لإنجازاته البارزة التي تشمل، من بين أمور أخرى، إجراء جولتين من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح هذا العام. وأعتقد أن تلك الإنجازات سوف تمكنه من التمتع بالسلام والرخاء بينما يحصد ثمار الديمقراطية.

لقد شهدنا قيام عملية شراكة وثيقة بين البلد المضيف والأمم المتحدة أفضت بذلك البلد الى أن يسلك مساراً يبشر بالخير. وفي هذا الصدد، أود أن أخص بالذكر الدور الذي قامت به عمليات الأمم المتحدة السابقة المتعاقبة في تيمور – ليشتي، التي سوف تأتي إلى نهايتها في آخر هذا العام مع الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وبعد أن نالت تيمور – ليشتي استقلالها، تطورت بعثات الأمم المتحدة التي عملت في البلد مع التقدم المحرز فيه. فلقد احتفظت بعلاقات وثيقة مع التيموريين، ودعمت الشعب في

ما يبذله من جهود. وتحقيقا لهذه الغاية، أدّى مجلس الأمن دوراً هاماً جداً في تزامن بين ولايات البعثات والتقدم المحرز في تيمور – ليشتي. والتجارب من هذا القبيل تمنحنا الثقة تجاه فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تحقيق السلم والأمن الدوليين. والإنجازات التي تحققت في تيمور – ليشتي تعطينا أملا كبيرا بالنسبة الى أولئك الذين عانوا في أعقاب الصراع هناك، وينبغي أن تعمل صوب تشجيعهم على التحرك إلى الأمام نحو مستقبلهم.

وتشعر اليابان بالفخر لأنها جزء من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ولقد شاركت الوحدات الهندسية من اليابان في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وساعدت على وضع أساس للتنمية في البلد. بالإضافة إلى ذلك، أرسلت اليابان أفراداً من شرطتها المدنية لدعم الجهود التيمورية من اجل بناء قدرة التيموريين على حفظ الأمن وتعزيز مؤسساهم الأمنية. كما دعمت اليابان العملية الانتخابية الوطنية من خلال إرسال مراقبين للانتخابات. وواصلت اليابان حتى أيلول/سبتمبر مساعدة بعثة الامم المتحدة عن طريق المساهمة باثنين من ضباط الاتصال العسكريين في بعثة الامم المتحدة. ونجاح تيمور – ليشتي يؤكد لنا مدى فعالية إسهامنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واستنادا إلى تجربتنا في تيمور – ليشتي، تود اليابان أن تكثف جهودها في العمل على تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ولقد فتحت إنجازات التيموريين الباب أمام مرحلة جديدة من زيادة التطوير. وبغية أن تبدأ تيمور – ليشتي ببذل جهودها على المسار الصحيح في تلك المرحلة الجديدة، من الحيوي تنفيذ مرحلة انتقالية ناجحة وسلسة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أهمية الجهود المشتركة الجارية التي تبذلها تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للانتقال السلس. تؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن إقامة الشراكة القوية بين تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ستضيف انتقالا ناجحا إلى قصة نجاحهما.

وأعتقد أن مفتاح نجاح تيمور – ليشتي هو روح الوحدة، التي سادت بشكل كامل ليس فيما بين شعب تيمور فحسب بل فيما بين جميع الكيانات العاملة في الميدان، بما في ذلك البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة و منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء تيمور ليشتي الثنائيون. سيتطلب المستقبل جهودا أكثر تنسيقا، ومواءمة وتعزيزا من قبل جميع الكيانات ذات الصلة في إطار الملكية القوية لشعب تيمور وروح الوحدة القوية لديه التي تعمل من أجل ازدهار البلد في المستقبل.

وفي الختام، تبذل اليابان قصارى جهدها لدعم التنمية المتواصلة للبلد. وبصفتنا صديقا قديما لتيمور – ليشتي، واسترجاعا للأيام السابقة للاستقلال، دعمت اليابان جهود تيمور – ليشتي لبناء الدولة، في حين دعمت أيضا تنميتها للموارد البشرية والبنية التحتية والزراعة. وستواصل اليابان مساعدة تيمور – ليشتي وأيضا زيادة دعمها جنبا إلى جنب مع أصدقائنا المسؤولين عن مستقبل منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

السيد غوميندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتكم لنا للمشاركة في هذه المناقشة. ومثل زميلي من البرتغال والبرازيل أرجو أن تسمحوا لي بإلقاء بياني باللغة البرتغالية.

(تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية)

أود في البداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على منح موزامبيق الفرصة لمخاطبة هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة بصفتها رئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تشمل أيضا أنغولا والبرازيل، والرأس الأخضر وغينيا بيساو، وسان تومي وبرينسيبي، والبرتغال وتيمور – ليشتي.

نرحب بسعادة السيد خوسيه لويس غوتيريس، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، ويعكس وجوده في هذه المناقشة التزام بلده القوي بالتنفيذ الفعال لأحكام التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما تحت رعاية مجلس الأمن. لذلك نؤيد مضمون بيانه، كما نؤيد مجموعة الجهود التي تبذلها تيمور – ليشتي بهدف توطيد السلام والاستقرار، والمؤسسات الديمقراطية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

نرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2012/765) المقدم في هذه الجلسة، الذي يشير بشكل عام إلى تقدم ملحوظ في قطاعات هامة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد وهو ما ينبغي أن يكون مدعاة للابتهاج والاعتزاز لقيادة وشعب تيمور – ليشتي. ويجدر الثناء خاصة على مناسبتين من المناسبات الهامة التي ميزت ذلك التقدم وهما الانتخابات الرئاسية التي أجريت في آذار/مارس ونيسان/أبريل والانتخابات البرلمانية في تموز/يوليه، واعتبرهما المجتمع الدولي انتخابات حرة ونزيهة. ندرك أن تلك التطورات الإيجابية تعكس إرادة وإصرار شعب تيمور – ليشتي على الاستمرار في سعيه من أجل مستقبل يسوده السلام الدائم ويؤدي إلى تحقيق تطلعاته النبيلة.

إن تنفيذ إطار التعاون بين الأمم المتحدة وتيمور – ليشتي – وعلى وجه الخصوص، نجاح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي التي يجري الآن خفض قوامها – يوضح تجربة إيجابية في تحقيق الاستقرار في البلد ويحقق مزايا جديدة. في الوقت الحاضر، تشارك تيمور – ليشتي بنشاط في جهود السلام باعتبارها مساهما في بعثات الأمم المتحدة للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وعليه تساعد في حل النزاعات وبناء عالم ينعم بالسلام والاستقرار على نحو متزايد. ولذلك نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم إسهاماته القيمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تيمور – ليشتي، وهي بلد ذو إمكانيات كبيرة في مجالي النمو والتنمية.

وفي هذا الصدد، نود أن نقر بأهمية الزيارة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن لتيمور – ليشتي في بداية هذا الشهر، وكذلك الزيارة التي قام بها في الأمين العام في آب/أغسطس الماضي. وستساعد مثل هذه الزيارات بدورها، من بين مبادرات أخرى، على تحديد أفضل السبل للتغلب على التحديات التي لا يزال بلدنا يواجهها ، مثل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء قدرات مؤسسات الدولة، وهي مجالات ما زال يمكن للمجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام فيها.

وإلى جانب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ستواصل جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في تيمور –ليشتي من أجل حشد تجربة هذا البلد الشقيق حتى يتمكن من مواصلة دوره، باعتباره شريكا يتمتع بأهمية متزايدة، في إرساء السلام والتنمية على المستويين الإقليمي والعالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): اجتمع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قادة آسيا والمحيط الهادئ في أوكلاند بنيوزيلندا، في مؤتمر القمة السنوي للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وقبل ذلك بأقل من أسبوعين، اختار شعب

تيمور - ليشتي بأغلبية ساحقة الاستقلال في استفتاء شعبي تحت إشراف الأمم المتحدة، وأعقب ذلك غرق البلد في فوضى عنيفة. ومع تصاعد عدد القتلى، ناقش قادة مؤتمر القمة للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ خيارات من أجل وضع حد للعنف، و في ١٣ أيلول/سبتمبر، اتفقوا على نشر قوة حفظ سلام دولية على وجه السرعة لتحقيق الاستقرار. وهكذا بدأت العملية التي شهدت، بعد مرور ثلاث سنوات، بزوغ تيمور - ليشتي كدولة مستقلة.

وانعكس ميلاد هذه الدولة بشكل كبير للغاية على أرض بلدي، فقد شرعنا في إقامة شراكة بين نيوزيلندا وشعب تيمور - ليشتي. وشاركت نيوزيلندا في القوة الدولية في تيمور الشرقية التي أرسلت إلى تيمور - ليشتي في أعقاب تلك القمة. واضطلعنا بدور هام في كل قوة دولية أرسلت إلى البلد منذ ذلك الحين، وكان آخرها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

منذ عام ١٩٩٩، خدم أكثر من ٦ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين من نيوزيلندا هناك. وفي الواقع، في ذروة القوة الدولية في تيمور الشرقية في عام ٢٠٠١، شارك نحو نصف القوات البرية لنيوزيلندا بطريقة أو بأخرى في تقديم الخدمات لذلك الانتشار، كان ذلك إضافة إلى المئات من أفراد الشرطة والموظفين المدنيين من الجهات الدبلوماسية ووكالات التنمية فيما وراء البحار، والجمارك، والإصلاحيات وغيرها من الوكالات، التي أسهمت على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، في بناء هذا البلد الفتي.

وباختصار، كانت نيوزيلندا فخورة بأن تكون أحد أوائل البلدان التي التزمت بدعم المرحلة الانتقالية التي أعقبت الاستفتاء صوب تحقيق الاستقلال. ومنذ ذلك الحين، لقد كان لنا شرف مرافقة شعب تيمور - ليشتي في رحلته للخروج من النزاع وحالة الهشاشة. لقد استفدنا الكثير من تلك المشاركة. وعلمتنا تلك المشاركة، على الأقل في منطقتنا، طابع ومتطلبات عمليات السلام المعقدة وعمليات بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. أثرت فرص العيش والعمل والخدمة في تيمور - ليشتي حياة الكثيرين من أبناء شعبنا.

وأقيمت روابط قوية بين شعبينا. وسأعطي مثالا واحدا فحسب، وهو مؤثر للغاية إذ أنه مثال على الانتصار الذي تجاوز المأساة. فقد أسس والدا جندي نيوزيلندي قتل في تيمور -ليشتي في عام ٢٠٠٠، تكريما له، مؤسسة خيرية لتعليم أطفال تيمور - ليشتي - وهي مؤسسة خيرية غيرت حياة أكثر من ٤٠ شخصا في قرية واحدة فقط.

واجهت تيمور - ليشتي وشركاؤها انتكاسات في هذه الرحلة. ولكن اليوم لدينا الفرصة للإقرار والاحتفال بإنجازاقا الاستثنائية الكثيرة. وقد قطعت أشواطا كبيرة منذ عام ١٩٩٩ في تضميد جراح النضال من أجل الاستقلال. فقد تم تسريح المقاتلين السابقين وأعيد إدماجهم في المجتمع. وعاد السكان المشردون، وتم الإصلاح بين الطوائف المختلفة في المجتمعات. وما برحت تؤسس وتوحد المؤسسات الحكومية والاتفاقيات الأساسية للحكم الديمقراطي بشكل مطرد. نشيد أيضا بجميع الدول المجاورة لتيمور - ليشتي، وعلى الأخص إندونيسيا، على استعدادها للترحيب بتيمور - ليشتي في ا مجتمعها الإقليمي.

وفي فترة قصيرة لا تتجاوز عشر سنوات، شهدنا تيمور - ليشتي تنتقل من دولة مزقتها النزاعات إلى كونها دولة مساهمة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وشاهدناها وهي تقدم الإلهام وصوتا للدول الهشة التي تسعى إلى مساعدة دولية أكثر تركيزا وخضوعا للمساءلة.

وكان الإجراء المنظم لعملية الانتخابات هذا العام تنويها بنضج تيمور - ليشتي السياسي. وهو يقف شاهدا على ما يمكن أن تحققه البلدان الخارجة من النزاع من خلال الرؤية

والقيادة والإصرار. ونيوزيلندا هي أحد البلدان التي دعمت تلك الجهود، وكان آخرها إرسال مراقبين للانتخابات.

رخلال السنوات الأربع الماضية، تمتعت تيمور - ليشتي أيضا بمستويات تبعث على الاعجاب من النمو الاقتصادي، وبفضل القيادة الحذرة لعائدات النفط والغاز، تمكنت من تحقيق تقدم في معالجة الفقرة ووضع أسس لمستقبل أكثر ازدهارا. وتم تحقيق تقدم رائع في مواجهة التحديات الأخرى، من قبيل العنف المحلي وتمكين المرأة سياسيا.

وبشكل عام، فإن تيمور - ليشتي أكثر استقرارا، وأكثر سلما وأكثر ازدهارا هذا اليوم من أي وقت مضى في تاريخها. وتشعر تيمور ليشتي بالفخر إزاء هذه الانجازات. إن اصدقاءها بوسعهم أيضا أن يفخروا بذلك، بل في الواقع، ينبغي للمجلس أن يشعر بالفخر لما تحقق تحت ولايته.

اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر، تقع القيادة والمسؤولية عن أمن تيمور - ليشتي على عاتق شرطتها الوطنية، وتدعمها قوات الدفاع الوطنية. وبالنظر إلى أن الشرطة التابعة للأمم المتحدة وقوة الشرطة الدولية ستتوقف عن القيام بدورها الأمني في المرحلة المتبقية، فقد تم التصديق بصورة كاملة على استكمال اعادة بناء قوة الشرطة الوطنية التيمورية، ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة حسب الجدول المقرر مع نهاية العام، سوف تدخل تيمور - ليشتي مرحلة جديدة مع الأمم المتحدة، وكذلك من حيث علاقتها مع المجتمع الدولي.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، فإن العملية سوف تنطوي على العديد من التحديات المؤلمة. ولا بد من تحسين الحصول على الخدمات الصحية والتعليم. ولا يزال يقتضي الأمر إحراز المزيد من التقدم لمواجهة سوء التغذية، ولا بد للمرء من أن يلمس منافع التنمية خارج حدود ديلي. وعلاوة على ذلك، فإن الوظائف لازمة بشدة لشباب تيمور - ليشتي، وسيتطلب النمو السكاني السريع فيها دعما لقطاع نشط ناشئ في اقتصاد غير نفطي.

إن المكاسب التي تحققت مؤخرا في مجالي الأمن والحكم الديمقراطي يجب ترسيخهما أيضا وزيادتهما. ويقتضي الأمر مزيدا من التقدم لتوطيد جميع المكاسب التي تحققت في ظل قيادة قوية وحكيمة وفعالة أيضا، وفي ظل مؤسسات مرنة وقادرة على الاستدامة.

ولا بد من إيلاء أولوية خاصة لتعزيز المؤسسات الأساسية المتمثل في قطاعي الأمن والعدالة، ومن بينها تلك المسؤولة عن الرقابة على الحكومة والمساءلة.

إن التحديات مألوفة للعديد من البلدان، ونعتقد أن تيمور - ليشتي تتمتع برؤية وتصميم للتصدي لها بنجاح. وفي جميع تلك المساعي، ستحظى بدعم اصدقائها المخلصين العديدين، ونيوزيلندا ما هي إلا واحد منهم.

سنظل شريكا موثوقا لتيمور - ليشتي وهي تسطر الفصل المقبل من تاريخها، ومن خلال برنامجنا الثنائي للمساعدة الإنمائية البالغ ٢٢ مليون دولار. سوف نساهم على مر السنوات الثلاث المقبلة في بناء بلد مستقر وديمقراطي ومزدهر، من خلال تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص، وتعزيز قطاعي الأمن والعدالة فيه، بما في ذلك من خلال برنامج الشرطة المجتمعية الثنائي الذي بدأ مؤخرا، ومن خلال دعم التعليم والتدريب.

إن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة حيوي أيضا. وقد أوضحت بجلاء الحكومة التيمورية الجديدة ما تعتبره أنسب شكل ونطاق وتركيز لعلاقاتها مع الأمم المتحدة بعد انسحاب بعثتها، ونؤيد الجهود التي يقوم بها الجانبان لتطوير نماذج لعلاقة بلغة واضحة بالكامل.

وأخيرا، وفي تلك الجلسة التي نتوقع أن تكون آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في تيمور – ليشتي، اشيد بموظفي الأمم المتحدة، ابتداء من الممثل الخاص للأمين العام حتى الرجال والنساء الذين ينتمون إلى العديد من الدول الذين عملوا طيلة السنوات الـثلاث عشرة الماضية من أجل مستقبل أكثر سلما وأكثر ازدهارا لتيمور – ليشتي.

وفوق ذلك كله، أشيد بشجاعة وتصميم شعب تيمور – ليشتي ذاته الذي قطع شوطا طويلا جدا في هذا البلد منذ الايام المظلمة والمأساوية في عام ١٩٩٩.

ونتمنى لبلدكم الخير يا سيادة الوزير، ونتمنى لكم التوفيق وأنتم تبدأون المرحلة المقبلة من رحلتكم الرائعة، وتأكدوا من أننا سنسير معكم في تلك الرحلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة لممثل استراليا.

السيد كينغ (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): اشكركم جزيل الشكر على عقد هذه المناقشة، أود أن أنوه بحضور وزير خارجية تيمور – ليشتي، السيد جوزي لويس غوتيريس، وأود أيضا أن أنوه بوجود نائب الممثل الخاصة للأمين العام، وأن اشكره على احاطته الإعلامية هذا العصر. إن قيادته القوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ما برحت موضع تقدير كبير لدى الحكومة الاسترالية.

وبما أن تلك ربما تكون آخر مناقشة للمجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، نود أيضا أن نبرز أهمية مساهمة الممثل الخاص السابق أتول كهاري واميره حق ونائبيهما المقتدرين. لقد أدى كل واحد منهم دوره باحترافية كبيرة.

من الواضح أنه إذ تعمل تيمور – ليشتي، بصورة وثيقة مع البعثة والشركاء الثنائيين، فقد احرزت تقدما كبيرا منذ الاحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٦. وقد تم اعادة تشكيل الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي بصورة كاملة، وقد تلاشى التهديد الذي كانت تشكله المجموعات الساخطة، وساهمت بصورة مباشرة عملية المصالحة الوطنية بقيادة تيمورية في الانتخابات السلمية التي أُجريت هذا العام.

ونتفق مع رئيس الوزراء غوسماو على أن الاحوال الأمنية في تيمور – ليشتي قد تحسنت بدرجة كبيرة وأنه بعد إجراء الانتخابات الناجحة خلال العام، حان الوقت لقوات الأمن الدولية بأن ترحل.

أما وقد استمع المجلس الى العديد من المناقشات، فقد عملت سلطات تيمور – ليشتي على تحقيق فترة واسعة من السلام بالحفاظ على الاستقرار وتعزيز التماسك السياسي والاجتماعي. وتؤيد استراليا توصية الأمين العام ومفادها بأنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تنهي مهمتها مع نهاية هذا العام.

عقب العديد من الاعضاء على نجاح انتخابات عام ٢٠١٢. والسلطات الانتخابية التيمورية والاجهزة الأمنية، والاحزاب السياسية والمجتمع المدني كلها تستحق الاشادة والتقدير على ذلك النجاح. ونقر بالدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة في المساعدة على بناء قدرة تيمور الشرقية في مجال ادارة الانتخابات إلى المستوى الذي شهدناه هذا العام.

ويسرنا أيضا أن اعضاء المجلس قد تمكنوا من زيارة تيمور – ليشتي في الاسبوع الماضي وشهدوا مباشرة الانجازات التي حققها أبناء تيمور والمساهمة الكبيرة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة، وكذلك الأمين العام عندما قام بزيارة لها في منتصف شهر آب/اغسطس. لقد حققت البعثة نجاحا في ادماج العديد من وظائف الأمم المتحدة في هيكل واحد في البعثة. وسوف تعطي دروسا مفيدة لمستقبل عمليات حفظ السلام. وعملت قوة الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على تعزيز ودعم المصالحة السياسية وتطوير معايير

حقوق الإنسان والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وعملت على إشاعة الوعي بقضايا العدالة.

ونشجع قيادة البعثة على مواصلة العمل مع الحكومة التيمورية لتدبر الأثر الاقتصادي على تيمور – ليشتي والناتج عن إغلاق بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما على التوظيف في ديلي.

ينبغي أن لا تكون نهاية بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والوجود السياسي لها إيذانا بنهاية ارتباط الأمم المتحدة مع تيمور – ليشتي. فتيمور – ليشتي تريد أن ترسم علاقة انمائية ابتكارية مع الأمم المتحدة، وستعمل استراليا على دعم البلد في ذلك المسعى.

نشيد بتيمور – ليشتي على خطتها الانمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ والتي وضعت مبادئ طويلة الأجل لتوطيد أركان التنمية. وقد كانت استراليا أول شريك إنمائي لتيمور – ليشتي تلتزم بصفقة جديدة من أجل المشاركة مع الدول الضعيفة، وشراكتنا الآن تضرب جذورها بقوة في تلك المبادئ، فعلى سبيل المثال، نشترك مع وزير المالية في تقديم المساعدة الانمائية المباشرة من خلال اجهزة الوزارة. ونشجع على انخراط الأمم المتحدة في المستقبل مع تيمور – ليشتي انسجاما مع تلك المبادئ.

ونود أيضا أن نقر بالعلاقات الفعالة جدا بين البعثة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار. إن تجزئة المسؤولية لتوفير المساعدة الأمنية لتيمور – ليشتي، أي تقاسمها بين شرطة الأمم المتحدة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار توفر دروسا مفيدة لتحديد فعال للمسؤولية، فضلا عن وحدة الهدف، مما يساعد المجلس في وضع ولايات لعمليات حفظ السلام في المستقبل.

إن استراليا ستبدأ بالتخفيض التدريجي للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار بتنسيق وثيق مع حكومة تيمور – ليشتي، وحكومة نيوزيلندا وبعثة الأمم المتحدة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر شريكتنا القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، ونيوزيلندا، والبرتغال وماليزيا التي عملنا معها بصورة وثيقة جدا في عام ٢٠٠٦ قبل تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

إن الرحيل الوشيك للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار لا يؤذن بأي إنهاء للتعاون الأمني الاسترالي مع تيمور – ليشتي. وسوف نواصل العمل مع قوة الشرطة التيمورية ومع برنامجنا للتعاون في مجال الدفاع، وذلك دعما للقوات الدفاعية للوزير غوسماو.

إن علاقتنا مع جارنا القريب وصديقنا ستظل تتعمق وتتوسع، بينما نعمل في شراكة مع تيمور – ليشتي للتخفيف من حدة الفقر، وتوفير التعليم وفرص العمالة للشاب التيموريين وبناء دعائم مجتمع قوي وواسع ودائم تربط بين بلدينا.

أظهر الشعب التيموري مرونة رائعة على مر العقد الماضي وهو يبني دولة جديدة. وبينما قدمت كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار مساهمتها، فإن الفضل الحقيقي في تحقيق السلام والتقدم اللذين نشهدهما اليوم إنما يرجع إلى الشعب التيموري نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ايوانيس فريلاس، نائب وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم إلى الاتحاد كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام إليه آيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا، وبلدان عملية تحقيق

الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أولا وقبل كل شيء، أهنئ حكومات تيمور - ليشتي الحالية والسابقة على التقدم الهائل الذي أحرز نحو تحقيق الاستقرار والإنعاش منذ استعادة الاستقلال في عام ٢٠٠٢. وعشية مغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، أود أيضا أن أعرب عن صادق امتناننا للممثلين الخاصين المتعاقبين للأمين العام ولجميع موظفي البعثة على الإسهامات الكبيرة التي قدموها. وأخيرا، أشارك الآخرين تقديم الشكر للممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد فين ريسكي - نيلسن، على إحاطته الإعلامية، ولوزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، السيد جوزي لويس غوتيريس، على بيانه.

وخلال العقد الماضي، أحرزت تيمور - ليشتي تقدما مثيرا للإعجاب فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي. ومنذ المناقشة التي عقدها مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في شباط/فبراير (أنظر S/PV.6720)، شهدت تيمور - ليشتي عدة معالم بارزة، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح وسلام، على نحو ما لاحظته بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. ويشكل انسحاب بعثة الأمم المتحدة بنهاية هذا العام، بعد ١٠ أعوام من استعادة البلد لاستقلاله، خطوة منطقية على ذلك الطريق ودليلا واضحا على التزام تيمور - ليشتي بتوطيد قدرات مؤسساتها.

ومع ذلك، وكما لاحظ الأمين العام في آخر تقاريره (S/2012/765)، لا تزال هناك عدة تحديات، لا سيما من جراء القيود المستمرة المتعلقة بقدرات الموارد البشرية، وتحديدا في مجالي التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والعدالة. ونرى أن معالجة تلك التحديات أمر هام للاستفادة من التقدم المحرز بالفعل وللتركيز على التنفيذ الفعال لبقية الخطة الانتقالية المشتركة، فضلا عن الإصلاحات المتفق عليها بالفعل. ونشيد ببرنامج الحكومة لفترة الخمس سنوات، وأيضا بالخطة الإستراتيجية للتنمية، اللذين يهدفان إلى زيادة النهوض بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة سابقا والى تحديد مسار نحو مستقبل مستدام. وفي ذلك الصدد، نؤكد على أهمية استمرار التركيز على سيادة القانون وحقوق الإنسان والحصول على العدالة. وفي ذلك السياق، سيكون من الأهمية بمكان مواصلة مشاركة المجتمع الدولي ودعمه.

وفضلا عن ذلك نؤمن إيمانا جازما بان تحقيق المصالحة شرط مسبق هام للاستقرار في الأجل الطويل. ولذلك نتطلع إلى استئناف البرلمان الوطني للمناقشات بشأن مشروعي القانونين بشأن المعهد التذكاري والتعويضات، وبشأن تنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ونعتقد انه، بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة، ينبغي أن يهدف وجود الأمم المتحدة في الأعوام المقبلة إلى دعم جهود التوطيد المستمرة والاستفادة من الانجازات الهامة التي حققتها أنشطة البعثة حتى الآن، بالتنسيق الوثيق مع سلطات تيمور - ليشتي. ونسلم بالأفضليات التي أعربت عنها تيمور - ليشتي في ذلك الصدد ونحن على استعداد لدعم نتائج المناقشات بين حكومة تيمور - ليشتي والأمم المتحدة.

ونشيد بالانجازات التي حققتها تيمور - ليشتي على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا سيما بإقامة علاقات قوية وودية مع جيرانها وبدورها الريادي بوصفها رئيسا مشاركا لمجموعة الدول السبعة الهشة. ونرحب بترشح تيمور - ليشتي لعضوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبدورها الفعال في إطار جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية واندماجها في منطقة

المحيط الهادئ من خلال التعاون في إطار البرنامج الإقليمي لمنتدى جزر المحيط الهادئ.

في الختام، لقد وقفنا إلى جانب تيمور - ليشتي خلال الأوقات العصيبة ولا نزال ملتزمين بالقيام بذلك في المستقبل. ونعد حاليا دعمنا الإنمائي للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية، وهو بالطبع سيقدم استنادا إلى خطة التنمية الإستراتيجية الوطنية. كما انه سيكفل التواؤم مع الاتفاق الجديد لمجموعة الدول السبع الهشة.

وفي حين يتحول التركيز من تحقيق الأمن والاستقرار إلى المسائل المتعلقة بالتنمية، فإننا نشجع الآخرين على أن يقوا منخرطين بقوة وأيضا داعمين لعملية التنمية في تيمور - ليشتي. ونحن على ثقة بان تيمور - ليشتي ستظل نموذجا ناجحا للقيادة الوطنية في بناء المؤسسات وتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.